أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري
حتى عام 2030م

إعداد

أ/ إبراهيم عبد الغفار إبراهيم رسلان

أ.د/ حسن عبد المالك محمود أحمد أ.د/ محمد يوسف مرسي نصر

قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، كلية التربية للبنين،
جامعة الأزهر بالقاهرة

أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري حتى عام 2030م

إبراهيم عبد الغفار إبراهيم رسلان[1]، حسن عبد المالك محمود أحمد، محمد يوسف مرسي نصر.

قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة.

[1]البريد الإلكتروني للباحث الرئيس: raslan@azhar.edu.eg

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أولويات التوسع في التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2030م، ولتحقيق ذلك تم إجراء التحليل البيئي الرباعي SWOT Analysis لتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التوسع، وإيجاد معايير لتقييم البدائل المقترحة للتوسع وتحديد الأولويات من بينها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي لتحليل واقع التعليم الجامعي الأزهري والبيئة المحيطة به والعوامل المؤثرة على التوسع فيه واتجاهاتها المستقبلية المحتملة. واستخدمت الدراسة الاستبانة وتم تطبيقها على عينة من (311) عضو هيئة تدريس بجامعة الأزهر لتحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي الأزهري وتحديد معايير وبدائل التوسع. كما تم عرض البدائل المُقترحة للتوسع على عينة من الخبراء ضمت (106) من القيادات الأكاديمية بالجامعة، وذلك لتحديد الأولويات من بين تلك البدائل المُقترحة. وقدمت الدراسة العديد من أولويات التوسع في كافة قطاعات التعليم الجامعي الأزهري، وقد تنوعت تلك الأولويات بين التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببعض البرامج الأكاديمية الحالية بكليات الجامعة، أو إنشاء برامج أكاديمية جديدة ببعض الكليات، أو إنشاء كليات مستقلة جديدة بالجامعة.

الكلمات الافتتاحية: إدارة الأولويات، التوسع في التعليم الجامعي، التحليل الاستراتيجي

Expansion Priorities of Al-Azhar University Education till 2030

Ibrahim Abd Alghafar Ibrahim Raslan*, Hassan Abd Elmalek Mahmoud, Mohammed Yousef Morsy Nasr
Department of Management, Planning and Comparative Studies, Faculty of Education, Al-Azhar University in Cairo.
Email**:** raslan@azhar.edu.eg

ABSTRACT

This study aimed to determine the priorities for expansion in Al-Azhar university education until 2030, and to achieve this, a SWOT analysis was conducted to determine the internal and external factors affecting the expansion process, to find criteria for evaluating proposed alternatives of expansion, and to determine the priorities among them. The descriptive and the forward-looking approaches were used to analyze the status of Al-Azhar university education, its environment, the factors affecting its expansion and its possible future directions. A questionnaire was administered to a sample consisting of (311) faculty members at Al-Azhar University to analyze the internal and external environment of the university and to determine the criteria and alternatives for expansion. The proposed alternatives for expansion were presented to a sample of experts that included (106) academic leaders at the university to determine the priorities among those proposed alternatives. The study presented many priorities for expansion in all sectors of Al-Azhar university education. These priorities varied to include expanding educational opportunities in some of the current academic programs in the university faculties, establishing new academic programs in some faculties, or establishing new independent colleges in the university.

Keywords: Priorities Management, Expansion of University Education, Strategic Analysis.

مقدمة:

تمثل الجامعات الركيزة الأساسية للتعليم العالي وتقع عليها مسئولية بناء الإنسان معرفياً وثقافياً وخلقياً ومهارياً على النحو الذي يساعد على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية بالمجتمع، ولذلك فإن المجتمعات تسعى دوما لنشر التعليم الجامعي والارتقاء به بالشكل الذي يضمن استمرارية وفعالية دوره الحيوي في خدمة المجتمع وتحقيق رخائه.

ولقد شهد العالم توسعاً كبيراً في التعليم الجامعي في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت أعداد الطلاب بمؤسساته من 32.6 مليون في عام 1970م إلى 182.2 مليون طالب في عام 2011م (Chapman & Chien, 2014, p.16). ويأتي هذا التوسع في ضوء مجموعة من الدوافع والموجهات أو المحددات في المجتمع، إذ أن التوسع في التعليم يُنظر إليه على أنه أحد العناصر الهامة في التغير الاجتماعي، بما يتضمنه ذلك التغير من تعقد وتشابك (Hannum & Buchmann, 2003, p.22).

ويتطلب التوسع في التعليم الجامعي في ظل تنامي الطلب الاجتماعي، والتغير المتسارع لاحتياجات سوق العمل، وخصوصاً مع ضعف الموارد والإمكانيات المتاحة؛ توافر رؤية مستقبلية واضحة لدى القائمين على إدارة التعليم الجامعي والقدرة على التخطيط الاستراتيجي بكفاءة عالية. حيث تتضمن عملية التخطيط الاستراتيجي تقييم الخيارات من بين البدائل والاستراتيجيات المختلفة المحتملة، باستخدام منهجية فعالة لتحديد الأولويات من أجل حل المشكلات وتلبية الاحتياجات المستهدفة في ضوء تحليل وتقييم ملائم للمشكلات والاحتياجات ذات الطبيعة الاستراتيجية متعددة الأبعاد والقطاعات (Rondinelli & Cherif, 2009).

وحيث أن التوسع في التعليم الجامعي عملية متعددة الأبعاد والجوانب فإن تخطيط عملية التوسع يتطلب دراسة الخيارات والبدائل الممكنة لتحديد الأولويات في ضوء نتائج التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية للجامعة، وفي هذا الإطار فإن الدراسة الحالية تستهدف التحليل البيئي للتعليم الجامعي الأزهري، وإيجاد معايير موضوعية لتقييم بدائل التوسع في التعليم الجامعي الأزهري وتحديد أولوياته حتى عام 2030م.

مشكلة الدراسة:

كانت جامعة الأزهر قبل صدور القانون رقم 103 لسنة 1961م تتكون من ثلاث كليات هي كلية أصول الدين، وكلية الشريعة، وكلية اللغة العربية، وبعد صدور ذلك القانون توالى إنشاء كليات تتبع الجامعة في مختلف المحافظات، حتى بلغ عددها (88) كلية في العام الدراسي 2019/ 2020م- منها بعض الكليات التي مازالت تابعة إدارياً لكليات أخرى- بالإضافة إلى افتتاح الجامعة لعدد (9) معاهد فنية متوسطة تابعة لكليات العلوم، وعدد (2) من المعاهد الفنية للتمريض، التابعة لمستشفيات الجامعة (الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر، 2020أ).

ويرتبط التوسع في التعليم الجامعي الأزهري بالعديد من العوامل، فقد أسهمت مجموعة من المبررات والدواعي في حث المسئولين على إصدار القرارات الخاصة بإنشاء كليات وفروع لجامعة الأزهر في الأقاليم، ارتبط بعضها بالأهداف العامة لسياسة الأزهر، وكان البعض الآخر تلبية

لمتغيرات اجتماعية وسكانية شهدتها مصر في تلك الفترة، كما جاء بعضها انعكاساً للضغوط الاجتماعية والرغبة في إنشاء كليات إقليمية بالجهود الذاتية، وأيضاً كرد فعل للتوسع الحادث في التعليم الأزهري بصفة عامة (نصر، 2002، ص239). ولكن يلاحظ من توزيع الكليات التي تم إنشاؤها بجامعة الأزهر أن (49) كلية منها تنتمي لقطاع العلوم الشرعية والعربية بنسبة (55.68%) من إجمالي كليات الجامعة، في مقابل (26) كلية تنتمي لقطاع الكليات العملية و (13) كلية تنتمي لقطاع الكليات النظرية بنسبة (29.55%) و(14.77%) على الترتيب، وهو ما يعكس ضعف التوازن في توزيع الكليات بين التخصصات المختلفة. وبعيداً عن مسألة توزيع الكليات على التخصصات، وبالنظر فقط لعدد الكليات التي تم إنشاؤها خلال الفترة (2011-2020)؛ يُلاحظ أنه تم إنشاء (22) كلية بنسبة مئوية بلغت (25.00%) من العدد الإجمالي لكليات الجامعة، وعلى الرغم من ذلك فإن الخطة الاستراتيجية لجامعة الأزهر (2011-2016م) لم تتضمن أي جهد تخطيطي أو ذكر لعلمية التوسع، سواء بإنشاء كليات أو برامج جديدة بالجامعة، إلا فيما يخص تعزيز الانتشار العالمي للجامعة، حيث تنص الخطة على أن الجامعة تهدف إلى إنشاء كلية إلكترونية للإعلام الديني وقناة تليفزيونية تهدف لتقديم الفكر الإسلامي الصحيح (جامعة الأزهر، 2010، ص24). وقد جاءت الخطة الاستراتيجية لجامعة الأزهر (2018-2022م) لتنص الغاية الثانية منها على أن الجامعة تستهدف التوسع المؤسسي لنشر المعرفة ودعم رسالة الإسلام الوسطية (جامعة الأزهر، 2018، ص 92). إلا أنه لا توجد خطة معلنة أو معايير معتمدة تنظيم عملية التوسع في الكليات والبرامج الأكاديمية بالجامعة وأولوياتها كماً وكيفاً، وربما كان التوسع ناتجا عن ضغوط ومتطلبات معينة دون تخطيط كاف.

وقد ترتب على سياسات التوسع السابقة ضعف التوازن في توزيع كليات الجامعة بحسب متغيرات: الفرع والموقع الجغرافي والتخصص، ويظهر ذلك من خلال استقراء أعداد المقبولين بكليات الجامعة للعام الجامعي 2020/2019م بحسب التخصص العام للكلية، كما هو موضح الجدول (1).

جدول (1)

توزيع الطلاب المقبولين بكليات الجامعة عام 2020/2019م بحسب التخصص والفرع

التخصص	البنين		البنات		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كليات شرعية وعربية	40468	%67.76	34947	%79.60	75415	%72.78
كليات عملية	7010	%11.74	2208	%5.03	9218	%8.90
كليات نطريه	12242	%20.50	6750	%15.37	18992	%18.33
الإجمالي	59720	%100.00	43905	%100.00	103625	%100.00

المصدر: بيان بأعداد الطلاب المقبولين بكليات جامعة الأزهر في العام الجامعي 2020/2019م، الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء، جامعة الأزهر، 2020.

يتضح من الجدول (1) أن نسبة (72.92%) من الطلاب المقبولين بجامعة الأزهر تم إلحاقهم بالكليات الشرعية والعربية بإجمالي (75415) طالباً وطالبة، في حين بلغت نسبة الملتحقين بالكليات العملية (8.90%) بإجمالي (9218) طالباً وطالبة فقط، كما بلغت نسبة الملتحقين بالكليات النظرية (18.33%) بإجمالي (18992) طالباً وطالبة، كما تُظهر النسب ضعفاً في فرص الالتحاق بالتخصصات العملية في فرع البنات حيث تم قبول (5.03%) في الكليات العملية مقارنة بـ (11.74%) لدى البنين، ويرجع ذلك لانخفاض عدد البرامج الأكاديمية العملية المتاحة للبنات وضعف عدد الفرص التعليمية المتاحة بها، بما يُمثل قصوراً في مستويات الإتاحة والعدالة بالتعليم الجامعي الأزهري.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة عشوائية مكونة من (230) من طلاب وطالبات جامعة الأزهر في العام الجامعي 2021/2020م، وذلك للتعرف على رؤيتهم/اتجاهاتهم حول بعض القضايا المرتبطة بالتوسع في التعليم الجامعي الأزهري، وتبين أن نسبة (50.87%) من طلاب وطالبات جامعة الأزهر يرون أنه لا يوجد تكافؤ في الفرص التعليمية المتاحة (الكليات/ الشعب/أعداد المقبولين) بين طلاب جامعة الأزهر وطلاب الجامعات المصرية الأخرى، ونسبة (34.78%) يرون أنه يوجد تكافؤ إلى حد ما، أما نسبة من يشعرون بالتكافؤ فقد بلغت (14.35%) فقط. كما أن (60.43%) من الطلاب لا يشعرون بالعدالة فيما يخص التوزيع الجغرافي للفرص التعليمية المتاحة بجامعة الأزهر، في مقابل (7.83%) فقط يرون أن العدالة متحققة في توزيع الفرص التعليمية جغرافيا، حيث تضطر نسبة كبيرة من طلاب الجامعة للاغتراب عن محافظاتهم لأجل الالتحاق بفرص تعليمية مناسبة. وأما بخصوص التكافؤ في الفرص التعليمية المتاحة بين الطلاب والطالبات بجامعة الأزهر فإن نسبة (49.25%) من الطالبات يرون أنه لا توجد عدالة في الفرص التعليمية المتاحة بين الطلاب والطالبات بالجامعة، وهو ما يعكس شعور نسبة كبيرة من الطالبات بالحاجة لفرص تعليمية مناسبة تماثل ما هو متاح للطلاب كماً وكيفاً. وبالنظر لقضية جودة الخدمات التعليمية فإن (12.17%) فقط من الطلاب والطالبات يشعرون بالرضا عن مستوى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة مقابل (45.65%) راضون إلى حد ما و(42.17%) غير راضين عن مستوى جودة تلك الخدمات، وهي نسب تعكس الآثار المترتبة على التوسع الكمي دون مراعاة الجوانب الكيفية لعملية التوسع وفي مقدمتها رغبات الطلاب واحتياجاتهم التعليمية.

ويتخطى أثر ذلك قضايا الإتاحة والعدالة ورضا طلاب الجامعة عن مستوى جودة الخدمات التعليمية؛ إذ يترتب على تلك السياسة مشكلات إدارية وتنظيمية بالجامعة، وضعف مخرجاتها، خصوصاً في ظل ضعف الموارد المتاحة، ولعل ذلك أحد أسباب ظاهرة انخفاض الطلب على التعليم الأزهري خلال السنوات الماضية، حيث أشارت دراسة منصور (2017) إلى ضرورة توفير العدالة في فرص التعليم العالي بين طلاب الأزهر وطلاب المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم. وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن التعليم الجامعي الأزهري في حاجة إلى دراسة أولويات التوسع كأساس لبناء استراتيجية تضمن تحقيق رسالته وأهدافه بقدر أكبر من التوازن والكفاءة والفعالية، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أولويات التوسع في التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2030م؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية: ما جوانب القوة والضعف المؤثرة على التوسع في التعليم الجامعي الأزهري؟ وما الفرص والتهديدات المحتملة للتوسع في التعليم

الجامعي الأزهري؟ وما الأولويات المُقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2030م من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة إلى تحديد أولويات التوسع في التعليم الجامعي الازهري، وذلك من خلال تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التوسع، وتحديد البدائل المقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإيجاد معايير لتقييم تلك البدائل المقترحة، وصولاً لتحديد أولويات التوسع في التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2030م.

وتتضح أهمية الدراسة من اهتمامها بجانب هام في مؤسسات التعليم الجامعي، وهو التوسع في هذا المستوى الحيوي من النظام التعليمي، كما أنها تقترح أولويات للتوسع بما قد يفيد المسئولين عن إدارة التعليم الجامعي الأزهري عند اتخاذ قرارات بالتوسع في كلياته وبرامجه على مدار السنوات العشر المقبلة حتى عام 2030م.

منهج الدراسة وأدواتها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل واقع التعليم الجامعي الأزهري والبيئة المحيطة به والعوامل المؤثرة على التوسع فيه بإجراء التحليل البيئيSWOT Analysis، كما استخدمت المنهج الاستشرافي بهدف تحديد الاتجاهات المستقبلية الأكثر احتمالاً فيما يتعلق ببعض القضايا ذات الصلة بالتوسع في التعليم الجامعي الأزهري مثل: الطلب المستقبلي على التعليم الأزهري، والتغيرات المتوقعة في سوق العمل.

كما استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء بجامعة الأزهر، وذلك لتحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي الأزهري وتحديد بدائل التوسع وأولوياته. واقتصرت الدراسة على بحث أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري على مستوى الكليات والبرامج الأكاديمية، مع التركيز على مرحلة الإجازة العالية (البكالوريوس/الليسانس) على المستوى المحلي، دون التطرق لمرحلة الدراسات العليا أو للمؤسسات التعليمية التابعة للأزهر في أي من البلاد الأخرى خارج جمهورية مصر العربية، وذلك حتى العام 2030م.

مصطلحات الدراسة

يندرج التعليم الجامعي University Education ضمن مفهوم التعليم العالي، وبحسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم International Standard Classification of Education (ISCED) فإن التعليم العالي يعتمد على التعليم الثانوي، ويوفر أنشطة التعلم التخصصية في المجالات التعليمية المختلفة، ويهدف إلى التعليم على مستوى عالٍ من التعقيد والتخصص، ويشمل التعليم الأكاديمي والتعليم المهني والمهني المتقدم. ويضم المستوي الخامس والسادس والسابع والثامن من مستويات التصنيف الدولي للتعليم ISCED، وهي: مستوى التعليم العالي قصير الأمد short-cycle tertiary education، ومستوى درجة البكالوريوس أو ما يعادلها

Bachelor's or equivalent، ومستوى درجة الماجستير أو ما يعادلها Master's or equivalent، ومستوى درجة الدكتوراه أو ما يعادلها Doctoral or equivalent على الترتيب (UNESCO Institute for Statistics, 2012, p.46).

وتنص المادة 33 من القانون 103 لسنة 1961م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على أن جامعة الأزهر تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه (جمهورية مصر العربية، 2018، ص15).

وفي ضوء ذلك فإن الدراسة تُعرف أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري إجرائيا بأنها "الكليات أو البرامج الأكاديمية الجديدة التي ينبغي إنشاؤها بجامعة الأزهر، وكذلك البرامج الأكاديمية المتوفرة حاليا بالجامعة والتي ينبغي إتاحة أعداد أكبر من الفرص التعليمية بها في ضوء عوامل ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية وآراء الخبراء وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة".

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات قضية تخطيط التوسع في التعليم الجامعي، فقد هدفت دراسة بركات (1990) لتخطيط التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2010م، من خلال الكشف عن واقع التعليم الجامعي الأزهري وتحليل جوانبه المختلفة، حيث تم طرح أهداف جامعة الأزهر المنصوص عليها في القانون رقم 103 لسنة 1961م للدراسة لبيان مدى ملاءمة هذه الأهداف للمستقبل، وصولاً للأهداف التي يمكن التخطيط للتعليم الجامعي في ضوئها حتى عام 2010م، وكذلك اقتراح إطار لتخطيط للتعليم الجامعي الأزهري يكفل تحقيق الأهداف المرجوة للجامعة، وأسفرت نتائج الدراسة عن تقديم تخطيط مقترح لتحقيق أهداف جامعة الأزهر المستقبلية حتى عام 2010م، شمل مقترحات تتعلق بسياسة قبول الطلاب بالجامعة، والمناهج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، وتنظيم الامتحانات والتقويم، والدراسات العليا والبحوث، وإدارة وتنظيم التعليم الجامعي، والمكتبات والمعامل، وخدمة المجتمع الإسلامي والتعليم الازهري قبل الجامعي.

كما هدفت دراسة نصر (2002) لتقديم تصور مقترح لتطوير الإدارة الجامعية بجامعة الأزهر في ظل التوسع في إنشاء الكليات الإقليمية بالجامعة، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بالتعرف على واقع الكليات الإقليمية بجامعة الأزهر ودواعي إنشائها، ووظائف إدارة جامعة الأزهر من خلال التشريعات المنظمة لها، ومشكلاتها المرتبطة بالتوسع في إنشاء الكليات الإقليمية بالجامعة، وقدمت الدراسة عدة مقترحات لتطوير كل من: عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والاتصال والتوجيه والرقابة في ظل التوسع في إنشاء الكليات الإقليمية بالجامعة، كان من أهمها تقسيم الهيكل التنظيمي الحالي لجامعة الأزهر إلى ثلاث أجزاء (القاهرة – الوجه البحري-الوجه القبلي)، واستحداث مجلس جامعي لكل فرع من الفروع المقترحة، وكذلك مجلس أعلى لجامعة الأزهر، واستحداث أنظمة جديدة للتعليم بجامعة الأزهر، تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة مثل أنظمة التعليم عن بُعد، نظام الجامعة المفتوحة، التعليم المستمر، وإنشاء جهاز مستقل للرقابة والمتابعة للأعمال الإدارية بالجامعة .

كما هدفت دراسة حسين (2007) لتخطيط التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرات بعض الدول، حيث تم استعراض الواقع الحالي لتخطيط التعليم الجامعي في مصر، والوقوف

على خبرات بعض الدول في مجال التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لدراسة خبرات بعض الجامعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا، كما استخدمت أسلوب التحليل الرباعي (SWOT) للتعرف على جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لمنظومة التعليم الجامعي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى تصور لاستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي المصري، تضم الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المقترحة في كل من العملية التعليمية والتمويل والبحث العلمي في ضوء خبرات بعض الجامعات في دول المقارنة، وقد أوضحت الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم الجامعي يساعد في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجه الجامعة والتكيف بشكل أكبر مع المتغيرات البيئية ومتطلبات سوق العمل، كما أشارت إلى أن الجامعات المتقدمة تحرص على أن تكون لها خططها الاستراتيجية الخاصة بها، مع الأخذ في الاعتبار أن نماذج التخطيط الاستراتيجي متعددة وأن كل جامعة تحتاج إلى نموذج يتفق مع طبيعتها والتحديات التي تواجهها.

وقد حاولت دراسة البدري (2012) تقديم عدد من البدائل المقترحة للتوسع في التعليم الجامعي بمصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على واقع التعليم الجامعي في مصر وتحديد أسس التوسع به، وأهم المتغيرات الدافعة له، وكذلك سبل الاستفادة من الصيغ الحديثة للتوسع في التعليم الجامعي، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث سيناريوهات للتوسع في التعليم الجامعي المصري وهي: السيناريو الامتدادي الذي يقوم على التوسع في التعليم الجامعي الحكومي والخاص بنفس الأنماط الحالية، والسيناريو الإصلاحي الذي يعتمد على الاستفادة من الصيغ الحديثة لتطوير التعليم الجامعي، والسيناريو المتفائل والذي يقوم على مشاركة الجمعيات والمؤسسات والهيئات المجتمعية والجامعات الأجنبية بإنشاء جامعات خاصة غير ربحية بمصر.

كما حاولت دراسة مصطفى (2015) استخدام بحوث العمليات في التخطيط للتعليم بجامعة المنصورة في ضوء الطلب الاجتماعي، حيث تم تحليل واقع الطلب الاجتماعي على التعليم بجامعة المنصورة، والتنبؤ بمستوى الطلب في السنوات القادمة، مع توضيح كيفية تدفق هذا الطلب بين الفرق الدراسية المختلفة بكليات جامعة المنصورة، وكذلك توظيف نماذج بحوث العمليات في التخطيط لمواجهه هذا الطلب على التعليم بالجامعة، وقد استخدمت الدراسة اسلوب سلاسل ماركوف لدراسة واقع الطلب الاجتماعي على التعليم في جامعة المنصورة في الفترة ما بين العام الدراسي 2006/2005 والعام الدراسي 2014/ 2015م وكذلك التنبؤ بالطلب المتوقع في الفترة ما بين العام الدراسي 2016/2015 والعام الدراسي 2024/ 2025م، وهو ما أظهر تزايداً في الطلب على التعليم في جامعة المنصورة، وفي ضوء تلك النتائج تم وضع تصور لتوظيف بحوث العمليات في التخطيط لمواجهة هذا الطلب، كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة للتخطيط التعليمي بالجامعة.

وهدفت دراسة البحيري (2015) لتقديم استراتيجية مقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء صيغ التوسع الحديثة في التعليم الجامعي، والمتغيرات المحلية والعالمية الدافعة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري، والأسس التي يقوم عليها، وقدمت الدراسة استراتيجية مقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري بتطبيق بعض الصيغ الحديثة مثل صيغة

الجامعات الافتراضية، وصيغة الجامعات الإلكترونية، وصيغة الجامعات الهجينة، وصيغة الجامعات المفتوحة، وصيغة التوسع في البرامج الموازية والدولية بالتعليم الجامعي الأزهري، وحددت مقومات النجاح الإدارية والتنظيمية، والبشرية، والمالية، ومتطلبات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة، والمعوقات المتوقعة أمام تنفيذها، والأساليب المقترحة للتغلب على تلك المعوقات، والجهات المسئولة عن تنفيذها وتقويمها.

وقد حاولت دراسة Özoğlu et al. (2016) الكشف عن تحديات إنشاء جامعات عامة جديدة وإلقاء الضوء على كيفية التغلب على هذه التحديات، حيث واجهت تركيا - مثل العديد من البلدان الأخرى من بينها مصر- العديد من التحديات في توسيع فرص التعليم العالي، وفي محاولة لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، نفذت تركيا خطة توسع قوية بإنشاء 51 جامعة حكومية Public universities (PUs) معظمها في المناطق الأقل نموًا في البلاد بعد عام 2006م، وأوضحت الدراسة أن التوسع السريع في الجامعات العامة قد واجه صعوبة في استقطاب أعضاء هيئة تدريس خصوصاً في المناطق الأقل تحضراً، كذلك واجهت الجامعات الجديدة صعوبة في تكوين جهاز إداري على مستوى عال من الكفاءة، كما واجهت مشكلات في تحديد موقع الحرم الجامعي خصوصاً مع ارتفاع مستوى البيروقراطية والتدخلات من إدارات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بجمع التمويل من المجتمع المحلي وتوزيع الموارد المالية بين الجامعات، وقد اضطرت الجامعات لعمل حصة من الطلاب لكل تخصص عندما واجهت مشكلة في جذب الطلاب نحو تخصصات محددة لضعف مواءمتها مع سوق العمل، وقد أوضحت الدراسة أن التوسع في التعليم الجامعي سيتسمر في ظل الزيادة السكانية، وأكدت على ضرورة التخطيط بعناية عند إنشاء مؤسسات التعليم العالي الجديدة.

وقد استهدفت دراسة سلطان (2019) التوصل إلى تصور مقترح لزيادة إتاحة التعليم العالي في مصر وذلك في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة والتي تمثلت في الاتجاه نحو التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن زيادة إتاحة التعليم العالي في مصر عن طريق استقلال فروع بعض الجامعات الحكومية أو تقسيم الجامعات الحكومية الكبيرة إلى عدة جامعات متخصصة، وإنشاء كليات ومعاهد تخدم البيئة المحيطة بها، والتوسع في إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة والدولية، واستحداث برامج التعليم الإلكتروني والتعليم مختلط الأساليب، بالإضافة إلى تطوير نظام التعليم المفتوح، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً يتضمن إنشاء مجلس لإتاحة التعليم العالي بمصر، بالإضافة إلى بعض الوحدات المرتبطة به في مؤسسات التعليم العالي، سواء على مستوى الجامعات أو الكليات والمعاهد، واقترحت الدراسة المهام والمسئوليات التي تقوم بها تلك الوحدات لزيادة إتاحة التعليم العالي بمصر.

وتعليقاً على الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تتفق مع دراسة البدري (2012)، والبحيري (2015)، وسلطان (2019) حول أهمية الاستفادة من الصيغ الحديثة للجامعات، بما يسهم في التوسع في التعليم الجامعي وإتاحته بصورة أكبر لتلبية الطلب المتزايد عليه، ومعالجة أوجه القصور في النموذج التقليدي للجامعة، وقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات وغيرها في التعرف على تلك الصيغ المستحدثة وإمكانية الاستفادة منها في التعليم الجامعي الأزهري، كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة حسين (2007)، حول ضرورة الاهتمام بتحليل الخبرات الدولية عند التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وذلك للاستفادة من تلك

الخبرات في معرفة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال، كما تتفق مع دراسة نصر (2002) و دراسة Özoğlu et al. (2016) حول ضرورة مراعاة التداعيات والأبعاد الإدارية والتنظيمية لعملية التوسع في التعليم الجامعي، حيث أكدت أن التوسع في التعليم الجامعي يرتبط بالعديد من التحديات ويتطلب توافر موارد وبيانات كافية ودقيقة لضمان نجاحه.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي اهتمت بمواضيع بحثية ذات صلة بعملية التوسع في التعليم الجامعي الأزهري مثل دراسة بركات (1990) ونصر (2002) والبحيري (2015) في عدة جوانب من أهمها: أن الدراسة الحالية تركز على تحديد أولويات التوسع في التعليم الجامعي على مستوى البرامج الأكاديمية، كما أن المدى الزمنى للدراسة الحالية يمتد حتى عام 2030م.

الأسس النظرية لدراسة أولويات التوسع في التعليم الجامعي

إن التوسع في التعليم وإتاحته هو أحد حقوق الإنسان طبقاً للميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1966م، وفيما يخص التعليم العالي تنص الوثيقة في المادة (13) على أنه يجب إتاحة التعليم العالي للجميع على قدم المساواة، على أساس القدرات، بكل الوسائل المناسبة، ولا سيما من خلال الإدخال التدريجي لمجانية التعليم العالي (UNESCO, 2014, p.12).

ومن جهة أخرى فإن تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في التعليم والتعلم والوصول للمجتمع والفرص الاقتصادية التي يمكن للتعليم تسهيلها تمثل غايات رئيسية في اثنين من أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) في خطة التنمية المستدامة لعام 2030م بشأن التعليم والمساواة بين الجنسين. وهذه الأهداف أساسية أيضًا لإطار عمل التعليم لعام 2030م، الذي يدعو البلدان لاعتماد استراتيجيات لا تغطي فقط حصول الجميع على التعليم بل تتناول أيضًا المساواة الجوهرية بين الجنسين، حيث تنص على دعم السياسات وبيئات التخطيط والتعلم التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتعميم قضايا النوع في التدريب والمناهج الدراسية، والقضاء على التمييز على أساس الجنس في المؤسسات التعليمية (UNESCO, 2019, p.4).

وبالنظر لانتشار التعليم العالي وفي مقدمته التعليم الجامعي على المستوى العالمي فإن التحول الأبرز قد تم خلال القرن العشرين، حيث تم التوسع في عدد الطلاب المسجلين وكذلك عدد المؤسسات التعليمية بصورة هائلة. ففي عام 1900م كان يقدر عدد الطلاب بأقل من 500 ألف طالب مسجلين في مؤسسات التعليم العالي في العالم بأسره ، وهذا العدد من الطلاب كان يمثل حينها جزء صغير جداً، يقدر بحوالي 1٪ ممن هم في نفس الفئة العمرية المناسبة للتعليم العالي، وبحلول نهاية القرن العشرين، ووفقاً لتقارير منظمة اليونسكو فقد وصل العدد لأكثر من 100 مليون طالب، أي ما يمثل 25% من الفئة العمرية المذكورة، وهو ما يوازي زيادة مطلقة قدرها 200 ضعف لعدد الطلاب خلال القرن العشرين، وقد تمت هذه الزيادة بالتوازي مع زيادة هي الأكبر في أعدد الجامعات على مستوى العالم، ويمكن القول أن المحرك الرئيسي لهذا التوسع في التعليم الجامعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن؛ كان الطلب الاجتماعي المتزايد، وقد كانت الموارد اللازمة لتمويل هذا التوسع غالبا توفرها الحكومات

نظرا للحاجة إلى خريجين أكثر مهارة لتلبية الطلب على القوى العاملة، حيث تزايد الطلب على التخصصات الأكثر أهمية للتنمية الاقتصادية وهي تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلا أنه بداية من أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات كانت عوامل الطلب الاجتماعي الدافع الأكبر للتوسع في التعليم العالي على حساب عوامل السحب متمثلة في قوى السوق، أو بمزيد من الدقة، سيادة الضغوط الاجتماعية والثقافية على تخطيط القوى العاملة (Peterson, P., McGaw, B., & Baker, 2010, pp.218-219).

وقد تعددت المؤشرات التي يمكن من خلالها الدلالة على التوسع في التعليم الجامعي كماً وكيفاً، فعادة ما يؤخذ معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي كمؤشر على مدى التوسع بهذا المستوى من التعليم، بالإضافة لذلك يمكن استخدام عدد البرامج التعليمية المتاحة وعدد المواقع الجغرافية لتقديم الخدمات التعليمية كمؤشرات على التوسع (Bratti et al., 2008, p. 58). والتوسع الكمي في أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي لا يمكن اعتباره غاية في حد ذاته، فقد يؤدى التوسع الكمي في التعليم الجامعي دون تخطيط مسبق إلى زيادة الكثافة الطلابية بالجامعات، وما يصاحبها من أوجه قصور عديدة منها عدم التناسب بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وازدحام قاعات المحاضرات والمعامل والمكتبات، وبالتالي صعوبة تقديم الخدمات التعليمية والتقويم بشكل فعال، وهو ما يؤدي إلى ضعف مخرجات التعليم الجامعي.

ويمكن القول إن التحدي الذي يواجه واضعي سياسات التعليم الجامعي هو كيفية تحقيق التوزان بين الأهداف المتنافسة من حيث زيادة معدلات الالتحاق والإنصاف والعدالة، وتعزيز مستوى الجودة وربط التعليم باحتياجات السوق، فمن الضروري أن تراعي سياسات التعليم الجامعي أن يكون هذا المستوى من التعليم مرناً ومتاحاً للجميع بشتى الوسائل المناسبة على أساس القدرات العقلية والفردية، وهو ما يستلزم إعادة النظر في سياسة القبول، ومن جهة أخرى لا بد من تنويع البنى والأشكال للتعليم الجامعي وإيجاد أنماط غير تقليدية مثل التعليم عن بُعد والجامعات التكنولوجية المتخصصة في العلوم المختلفة (الخطيب، 2019، ص 20).

ولقد جذب التوسع الكبير في التعليم الجامعي الاهتمام لبحث العوامل المؤثرة فيه، وقد تم صياغة بعض الافتراضات حول علاقة التوسع في التعليم الجامعي بقضايا مثل: التقدم الاقتصادي، والتركيبة الاجتماعية أو العرقية للمجتمع، وموقف النظام السائد في المجتمع من تبني المركزية أو اللامركزية، ومدى احترام قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، وموقف الدولة من الانخراط في النظام العالمي، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، بالإضافة إلى معدلات التوسع السابقة في التعليم الجامعي؛ إذ تميل الدول لاتخاذ مواقف تصحيحه في ضوء تجارب الماضي(Schofer & Meyer, 2005, pp.900-905). ومع ازدياد الحاجة للتعليم والسعي لأن يكون حقاً وممكناً للجميع، برزت جملة من القضايا التي تواجه التعليم العالي بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة، وتؤثر على التوسع فيه، من أهمها النمو السكاني والطلب الاجتماعي وأنظمة القبول، والتعليم من أجل التنمية، الانتشار الجغرافي، التمويل والأعباء المالية، تأهيل هيئة التدريس والطلبة، المواءمة مع سوق العمل، ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات والأنماط الحديثة للتعليم العالي، التوجهات العالمية، الجودة، الكفاءة، والعولمة وغيرها من القضايا (السلطان، 2006).

وبالنظر لتخطيط التوسع فإن تأطير سياسات التعليم الجامعي يمكن أن يتم من خلال أحد نموذجين أو نهجين؛ أحدهما النهج القائم على السوق، والآخر هو النهج القائم على حقوق الإنسان، وبمقارنة الفعالية المحتملة لكل منهما؛ فإن النهج القائم على حقوق الإنسان قد يكون الأنسب لتحقيق أغراض التعليم العالي مقارنة بالنهج القائم على السوق (Kotzmann, 2018, p.243). وبشكل عام هناك العديد من الطرق والأساليب والنماذج التي تهدف لتخطيط التعليم وتوجيه الاستثمارات في النظام التعليمي، ويتم استخدام تلك الأساليب والطرق وفق ثلاث مداخل رئيسية لتخطيط التعليم؛ فإما أن يتم التخطيط وفقًا لاحتياجات سوق العمل (مدخل القوى العاملة)، أو في ضوء الطلب الاجتماعي على التعليم (مدخل الطلب الاجتماعي)، أو طبقاً لمقارنة القطاعات الفرعية للتعليم لتحديد القطاعات ذات معدلات العائد الأفضل (مدخل التكلفة - العائد)، أو إلى مزيج أكثر أو أقل تناغمًا من هذه المداخل الثلاث معاً (Carron, 2010, p.9).

وتعتبر عملية تحليل الأولويات وترتيبها جزءا لا ينفصل من أي استراتيجية للتخطيط، فمن المؤكد أن الاستثمار في ميدان التعليم يتطلب موارد كبيرة لا يُجنى عائدها إلا في المستقبل البعيد، لذا كان من المهم التركيز بعناية كبيرة على الأولويات في التعليم، حتى يتفق مع مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإمكانات والموارد المتاحة (مرسي، 1998، ص37).

ويُسهم تحليل البيئة الداخلية والخارجية في تحديد المنافع التي قد تعود على الجامعة من إضافة برامج أكاديمية جديدة، كما يساعد في تحديد ما إذا كان من المناسب اختزال بعض البرامج الحالية أو إلغائها بما يحرر الموارد اللازمة للمؤسسة كي تستجيب بصورة أكثر جدوى للمتغيرات المتلاحقة وتحقق أهدافها والمستقبل المنشود لها (ديكسون، 2010، ص130).

ويرتبط التوسع في التعليم الجامعي بصورة عامة بمستوى الطلب الاجتماعي عليه، إذ أن تلبية الطلب على التعليم الجامعي إنما تتطلب توفير أعداد أكبر وأكثر تنوعاً من الفرص التعليمية، وبالنظر للطلب على التعليم الجامعي الأزهري فإنه يمكن تتبعه والتنبؤ به عن طريق تحليل معدلات الالتحاق بالمعاهد الأزهرية باعتبار أن مخرجاتها تمثل النسبة العظمى من مدخلات التعليم الجامعي الأزهري، وبمراجعة البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للخطة والمتابعة والإحصاء بقطاع المعاهد الازهرية يُلاحظ أن مستوى الطلب على التعليم الأزهري بدأ في الارتفاع تدريجياً في السنوات الثلاث الأخيرة، وقد أوضح تحليل الاتجاه العام Trend analysisللسلسلة الزمنية الممثلة لإجمالي أعداد الطلاب الملتحقين بالصف الأول الابتدائي منذ عام 2008/2007 وحتى عام 2020/2019م أن مستوى الطلب على التعليم الأزهري سوف تتزايد في الفترة القادمة وحتى عام 2030م، كما هو موضح بالشكل (1)، وهو ما يُلقى بالمسئولية على جامعة الأزهر لتوفير تعليم يلبي تطلعات هؤلاء الطلاب وأسرهم والمجتمع، وذلك من خلال توفير فرص تعليمية كافية في برامج وتخصصات تتواءم مع رسالة الأزهر واحتياجات سوق العمل.

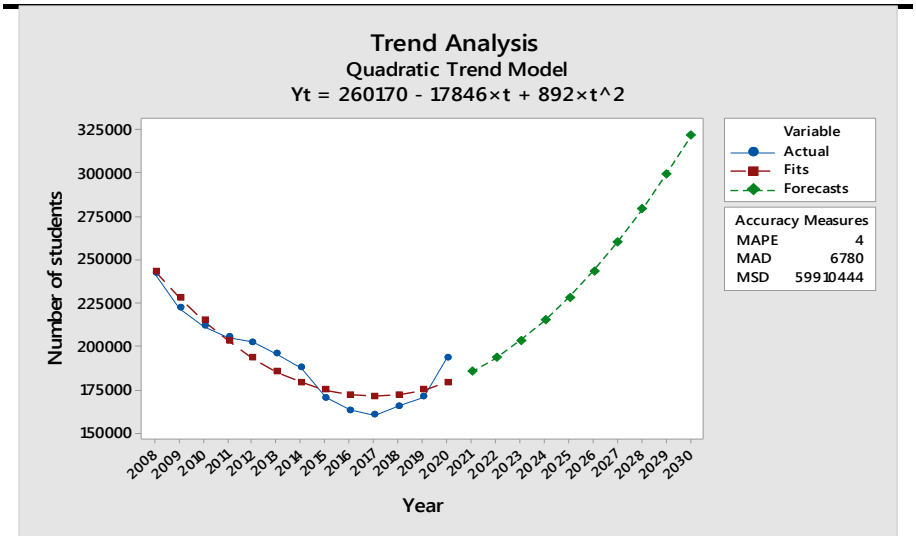

شكل (1) تطور الطلب على الالحاق بالتعليم الأزهري

المصدر: بناء على تحليل إجمالي أعداد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي في الفترة (2008/2007 - 2020/2019م)، الإدارة العامة للخطة والمتابعة والإحصاء بقطاع المعاهد الازهرية، 2020.

ومن جهة أخرى فإن أولويات التوسع في التعليم الجامعي ترتبط بسوق العمل، حيث تُعبر فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة بين خريجي الجامعات عن مدى استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم الجامعي من جهة؛ وتؤثر على الطلب عليه من جهة أخرى، ويستلزم ارتفاع البطالة بين خريجي الجامعات إجراء دراسة تحليلية يستتبعها قرارات على مستوى خريطة التخصصات المطروحة بالجامعات لإحداث اتساق بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل (البدوي، 2012، ص38).

ويشير تقرير بعنوان "100 من وظائف المستقبل" إلى تغير متوقع في كافة قطاعات التوظيف تقريباً على مدار العقد المقبل، حيث تختفي بعض الوظائف تمامًا، وتظهر وظائف جديدة، ويمكن رؤية ذلك بالفعل في مجالات مثل البيع بالتجزئة والترفيه والرعاية الصحية والتصنيع والتعليم، وهي مجالات تتأثر بشدة مع التقدم التكنولوجي على صعيد الأتمتة، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وتغير المناخ والعولمة والشيخوخة وتزايد الكثافة السكانية، وفي ظل تلك التطورات من المتوقع أن تحتل وظائف جديدة الصدارة في كافة المجالات (Tytler et al., 2019, p.40-41). وفي أماكن العمل المستقبلية من المتوقع أن يتم إنفاق وقت أكبر بنسبة 41% على التفكير النقدي، وأن يتزايد استخدام مهارات العلوم والرياضيات بنسبة 77%، كما سينتهي مفهوم الدراسة والتدريب في مهنة واحدة للفرد والعمل بها لباقي الحياة؛ فمن المتوقع أن يتنقل الفرد في المتوسط بين 17 مكان عمل، وفي نطاق خمس وظائف مختلفة على مدار حياته الوظيفية (المجلس الثقافي البريطاني، 2017، ص5).

وفي هذا الإطار تم تحليل واقع جامعة الأزهر لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، بالإضافة لذلك تم استخدام منهجية (PESTLE) لتحليل البيئة الخارجية بشكل

منهجي؛ حيث تم دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية محلياً وعالمياً، ومن ثم الانتقال لتحليل البيئة الخارجية الخاصة وذلك بدراسة الاتجاهات والخبرات المعاصرة في مجال التعليم الجامعي، وتحليل احتياجات سوق العمل، والطلب على التعليم الجامعي ونتائج تحليل الكلفة - العائد لبرامج التعليم الجامعي وأنماطه المختلفة؛ وصولاً لتحديد الفرص الممكنة والتهديدات المحتملة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري، والتي تم طرحها من خلال الدراسة الميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر.

الدراسة الميدانية لأولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري:

تقدم الدراسة فيما يلي عرضاً منهجياً للدراسة الميدانية الخاصة باستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والخبراء حول نتائج التحليل البيئي للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري وأولوياته حتى عام 2030م، وسيتم ذلك من خلال عرض إجراءات الدراسة الميدانية، ومن ثم عرض ومناقشة النتائج كما يلي:

أولا: أهداف الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس والخبراء في التحليل البيئي لعوامل التوسع في التعليم الجامعي الأزهري وأولوياته، وذلك من خلال:

1- التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر حول نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بالتوسع حتى عام 2030م.
2- التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر حول درجة الأولوية لبعض القضايا الاستراتيجية أو المعايير الخاصة بعملية التوسع بما يسهم في تحديد أولويات التوسع من بين البدائل المُقترحة.
3- التعرف على مقترحات أعضاء هيئة التدريس والخبراء بجامعة الأزهر حول (الكليات/البرامج الأكاديمية) ذات الأولوية المُقترح إنشاؤها أو التوسع فيها بجامعة الأزهر خلال السنوات القادمة حتى عام 2030م.

ثانيا: أداة الدراسة الميدانية

استخدمت الدراسة الميدانية استبانة أولى للتعرف على عوامل البيئة الداخلية

والخارجية ومعايير التوسع في التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، وقد تم إعداد هذه الأداة في ضوء ما أسفر عنه التحليل النظري للبيئة الداخلية والخارجية للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري، وتم التأكد من صدق الاستبانة الظاهري وصدق المحتوى من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل بعض البنود، كما تم إضافة بعض البنود بحيث أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق، وتتكون الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة محاور، وهي: تحليل البيئة الداخلية للتعليم الجامعي الأزهري، تحليل البيئة الخارجية للتعليم الجامعي الأزهري، وأولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري.

كما استخدمت الدراسة (9) استبانات موجهة للخبراء لتقييم بدائل التوسع في البرامج الأكاديمية بقطاعات التعليم الجامعي الأزهري المختلفة (العلوم الشرعية والعربية/الإنسانيات والعلوم الاجتماعية/التربية/الإدارة والأعمال/العلوم الأساسية/الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الزراعة والبيطرة/الرعاية الصحية /الخدمات)، حيث تم طرح البدائل المُقترحة للتوسع في كل قطاع على عينة من القيادات الأكاديمية لتحديد درجة الأولوية للبدائل في ضوء عدة معايير موضوعية تضمنت: تحقيق رسالة الأزهر، تقديم ميزة تنافسية للجامعة، المواءمة مع احتياجات سوق العمل، تلبية الطلب الاجتماعي، تحقيق عائد اقتصادي للفرد والمجتمع.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

يُمثل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر مجتمع الدراسة المستهدف، وقد تم مراجعة النشرة الإحصائية الصادرة عن الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر للعام 2020م، وتبين أن إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر قد بلغ (7837)، وبلغت نسبة الأساتذة (19.80%)، والأساتذة المساعدون (24.97%)، والمدرسون (55.23%) (الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر، 2020ب). وقد تم تطبيق الاستبانة الأولى على عينة عشوائية ضمت (311) عضو هيئة تدريس بالجامعة، في شهر فبراير ومارس وإبريل من عام 2021م، ويمكن وصف عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2)

وصف عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الدرجة الوظيفية:		
أستاذ	81	%26.05
أستاذ مساعد	77	%24.76
مدرس	153	%49.20
المنصب الإداري:		
شغل منصبا إداريا	62	%19.94
لم يشغل منصباً إداريا	249	%80.06
التخصص:		
شرعي أو عربي	94	%30.23
نظري	102	%32.80
عملي	115	%36.98
موقع الكلية:		
القاهرة	163	%52.41
الوجه البحري	95	%30.55
الوجه القبلي	53	%17.04

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الدرجة الوظيفية:		
فرع الجامعة:		
البنين	222	%71.38
البنات	89	%28.62
الإجمالي	311	%100.00

يتضح من الجدول (2) أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس تعكس خصائص مجتمع أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي الأزهري من حيث (الدرجة الوظيفية-المنصب الإداري-التخصص-موقع الكلية-فرع الجامعة) بصورة متناسبة مع توزيعهم في المجتمع.

ولتقييم البدائل المقترحة وصولاً لتحديد الأولويات الاستراتيجية للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري تم استطلاع آراء (106) من الخبراء (عمداء الكليات، وكلاء الكليات، رؤساء الأقسام العلمية، مديري وحدات ضمان الجودة) في كافة قطاعات جامعة الأزهر، ويمكن وصف عينة الدراسة من الخبراء بحسب القطاعات التي ينتمون إليها كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3)

وصف عينة الخبراء بحسب القطاع

القطاع	العدد	النسبة المئوية
العلوم الشرعية والعربية	12	%11.32
الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	14	%13.21
التربية	15	%14.15
الإدارة والأعمال	10	%9.43
العلوم الأساسية	12	%11.32
الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	10	%9.43
الزراعة والبيطرة	10	%9.43
الرعاية الصحية	10	%9.43
الخدمات (الاقتصاد المنزلي)	13	%12.26
الإجمالي	106	%100.00

يتضح من الجدول (3) أن عينة الخبراء تضم ما لا يقل عن (10) من الخبراء في كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعي الأزهري، وقد تم مراعاة أن يكون خبراء كل قطاع من تخصصات

علمية (أقسام علمية) ومستويات إدارية مختلفة (عميد كلية/ وكيل كلية/رئيس قسم/ مدير وحدة ضمان جودة) بكليات القطاع لضمان التنوع والتوازن في الآراء.

رابعا: الأساليب والمعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تطلب ذلك تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتي تضمنت ما يلي:

1- التكرارات والنسب المئوية: لوصف عينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي: للتعرف على متوسط استجابات أفراد العينة على كل بند أو محور في الاستبانة، ويوضح الجدول (4) طريقة الحكم على درجة الموافقة في ضوء المتوسط الحسابي.

جدول رقم (4)

الحكم على درجة الموافقة في ضوء المتوسط الحسابي

درجة الموافقة	المدى
ضعيفة	**من 1 وحتى 1.66**
متوسطة	**من 1.67 وحتى 2.33**
كبيرة	**من 2.34 وحتى 3**

3- الانحراف المعياري: لتحديد مدى تشتت استجابات أفراد العينة حول كل بند.

4- البرامج المستخدمة في المعالجات الإحصائية: تم تحليل البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام الإصدار الخامس والعشرون لعام 2017م من البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences.

خامسا: نتائج الدراسة الميدانية

يمكن عرض وتحليل نتائج تطبيق استبانة التحليل البيئي للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري وأولوياته، على النحو الآتي:

أ-نتائج تحليل البيئة الداخلية للتعليم الجامعي الأزهري

جاءت نتائج دراسة نقاط القوة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري ونقاط الضعف التي تواجه التوسع فيه على النحو الآتي:

1- نقاط القوة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

يوضح الجدول (5) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول نقاط القوة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري.

جدول (5)

النتائج الخاصة بنقاط القوة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

م	نقاط القوة (Strengths)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	وجود رسالة واضحة للتعليم الجامعي الأزهري تُرسخ الدمج بين العلوم الدينية والدنيوية في كافة مؤسساته وبرامجه.	2.69	0.53	كبيرة	3
2	وجود توجه استراتيجي لدى قيادات جامعة الأزهر نحو التوسع المؤسسي بالجامعة.	2.34	0.70	كبيرة	13
3	الانتشار الجغرافي لكليات جامعة الأزهر في العديد من محافظات الجمهورية.	2.57	0.65	كبيرة	6
4	توافر الأراضي المخصصة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في بعض المدن المصرية.	2.24	0.73	متوسطة	14
5	رغبة طلاب الجامعة في تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية حسب النوع (بنين-بنات)، وجغرافياً على مستوى محافظات مصر.	2.62	0.59	كبيرة	4
6	رغبة طلاب جامعة الأزهر في تحقيق العدالة في الفرص التعليمية مع نظرائهم من طلاب الجامعات المصرية الأخرى.	2.70	0.55	كبيرة	2
7	تنوع البرامج الأكاديمية وتوافر الخبرات التنظيمية في ظل عقود من التوسع بالجامعة.	2.42	0.66	كبيرة	11
8	وجود موارد بشرية كافية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم للتوسع في العديد من البرامج الأكاديمية.	2.59	0.66	كبيرة	5
9	وجود أعضاء هيئة تدريس من ذوي السمعة والمكانة الكبيرة في العديد من كليات الجامعة.	2.86	0.41	كبيرة	1
10	قدرة المعارين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على نقل خبرات الجامعات المتقدمة.	2.49	0.66	كبيرة	9

م	نقاط القوة (Strengths)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
11	وجود وحدات تنظيمية مختصة بالجودة (مركز ضمان الجودة والتدريب/ وحدات لضمان الجودة بكليات الجامعة) تسهم في رفع مستوى جودة الخدمات التعليمية.	2.51	0.61	كبيرة	7
12	تزايد أعداد الكليات والبرامج الأكاديمية بالجامعة الحاصلة على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.	2.38	0.61	كبيرة	12
13	التوجه نحو التحول الرقمي في المجال الإداري والأكاديمي بالجامعة.	2.23	0.68	متوسطة	15
14	تنوع خدمات الرعاية الطلابية التي تقدمها الجامعة (سكن/رعاية صحية/دعم مادي).	2.17	0.69	متوسطة	16
15	قدرة الجامعة على توفير نسبة من التمويل اللازم للتوسع من خلال زيادة مواردها المالية الذاتية في ضوء ما تقدمه من خدمات.	1.95	0.74	متوسطة	19
16	وجود بروتوكولات واتفاقيات شراكة أو تعاون بين جامعة الأزهر وعدد من الجامعات والمؤسسات المختلفة داخل مصر وخارجها.	2.14	0.67	متوسطة	17
17	اتجاه جامعة الأزهر نحو التوسع في إنشاء المعاهد الفنية فوق المتوسطة.	2.14	0.73	متوسطة	18
18	تزايد أعداد الطلاب الوافدين الدارسين بالجامعة وتقديم منح دراسية لاستقطابهم.	2.50	0.62	كبيرة	8
19	وجود قدر من الاستقلالية لجامعة الأزهر بحكم تبعيتها للمجلس الأعلى للأزهر.	2.43	0.71	كبيرة	10

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على نقاط القوة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي قد تراوحت من (1.95) إلى (2.86)، أي أن نقاط القوة تراوحت درجة الموافقة عليها بين كبيرة ومتوسطة، وبترتيب نقاط القوة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يُلاحظ أن أبرز نقاط القوة تمثلت في: وجود أعضاء هيئة تدريس من ذوي السمعة والمكانة الكبيرة في العديد من كليات الجامعة، رغبة طلاب جامعة الأزهر في تحقيق العدالة في الفرص التعليمية مع نظرائهم من طلاب الجامعات المصرية الأخرى، وجود رسالة واضحة للتعليم الجامعي الأزهري تُرسخ الدمج بين العلوم الدينية والدنيوية في كافة مؤسساته وبرامجه، رغبة طلاب الجامعة في تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية حسب

النوع (بنين-بنات)، وجغرافياً على مستوى محافظات مصر، وجود موارد بشرية كافية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للتوسع في العديد من البرامج الأكاديمية، والانتشار الجغرافي لكليات جامعة الأزهر في العديد من محافظات الجمهورية.

كما يُلاحظ أن نقاط القوة التي جاءت بدرجة موافقة متوسطة هي تلك الخاصة بقدرة الجامعة على توفير نسبة من التمويل اللازم للتوسع من خلال زيادة مواردها المالية الذاتية في ضوء ما تقدمه من خدمات، واتجاه جامعة الأزهر نحو التوسع في إنشاء المعاهد الفنية فوق المتوسطة، ووجود بروتوكولات واتفاقيات شراكة أو تعاون بين جامعة الأزهر وعدد من الجامعات والمؤسسات المختلفة داخل مصر وخارجها، التوجه نحو التحول الرقمي في المجال الإداري والأكاديمي بالجامعة، وتوافر الأراضي المخصصة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في بعض المدن المصرية، وربما يرجع ذلك إلى ضعف الاستغلال الأمثل لخدمات الجامعة وقدراتها في توفير موارد مالية ذاتية بالإضافة إلى تعظيم أعضاء هيئة التدريس لأهمية دور جامعة الأزهر الخيري ورسالتها في نشر الإسلام وعدم استهدافها للربح، وأما بخصوص التوجه نحو إنشاء المعاهد فقد يوجد اتجاه سلبي لدى بعض أعضاء هيئة التدريس نحو إنشاء المعاهد الفنية خصوصا لدي العاملين بالكليات التي تم إنشاء معاهد تابعة لها، فهم يرون أن تلك المعاهد عبء على الكليات وتم إنشائها بدون تخطيط كافٍ، لذلك يرى البعض منهم أنها نقطة ضعف، رغم ما قد تمثله تلك المعاهد من دور هام باعتبارها بُعدًا من أبعاد التنوع وزيادة للفرص المتاحة بالجامعة، ولكنها تحتاج إلى حسن التخطيط والإدارة وتوفير الموارد والاستقلالية الكافية لها، كما يرى بعض أعضاء هيئة التدريس أن الأراضي المخصصة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري تقع أحيانا في أماكن نائية أو غير ملائمة لإقامة كليات تابعة لجامعة الأزهر بها.

2- نقاط الضعف التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

يوضح الجدول (6) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول نقاط الضعف التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري.

جدول (6)

النتائج الخاصة بنقاط الضعف التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

م	نقاط الضعف (Weaknesses)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تقادم التشريعات والنظم والآليات الحاكمة للتعليم الجامعي الأزهري وضعف قدرتها على مواكبة متطلبات العصر.	2.38	0.68	كبيرة	11
2	ضعف تركيز الخطط الاستراتيجية بالجامعة وكلياتها على التوسع وأولوياته.	2.34	0.65	كبيرة	14

م	نقاط الضعف (Weaknesses)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
3	ضعف التناسب بين حجم التمويل الرسمي واحتياجات جامعة الأزهر.	2.59	0.65	كبيرة	2
4	ارتفاع عدد الكليات بجامعة الأزهر وتعقد هيكلها التنظيمي نتيجة انتشارها الجغرافي، وسياسة الفصل بين الطلاب والطالبات وما يتطلبه ذلك من موارد كبيرة.	2.20	0.77	متوسطة	19
5	ارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالنسب العالمية في بعض التخصصات بالكليات النظرية.	2.27	0.70	كبيرة	17
6	قلة وجود نظم معلومات استراتيجية لتتبع المتغيرات والمستجدات داخل وخارج الجامعة وما ينتج عنه من ضعف مخرجات عمليات التخطيط بالجامعة.	2.36	0.66	كبيرة	12
7	ضعف التسويق للتعليم الجامعي الأزهري وخدمات جامعة الأزهر.	2.56	0.64	كبيرة	6
8	انخفاض مستوى رضا الطلاب عن جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.	2.31	0.68	متوسطة	15
9	قلة تنوع أنظمة الدراسة بجامعة الأزهر، وتعميم نظام الفصلين الدراسيين في معظم الكليات وعدم الأخذ بأنظمة مرنة كنظام الساعات المعتمدة.	2.36	0.69	كبيرة	13
10	قلة عدد العاملين بالجهاز الإداري للجامعة وكلياتها وضعف التنمية المهنية لهم.	2.43	0.72	كبيرة	9
11	المركزية الشديدة وضعف نظم وآليات الاتصال بين إدارة الجامعة وكلياتها.	2.58	0.64	كبيرة	3

م	نقاط الضعف (Weaknesses)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
12	ضعف البنية التحتية والتجهيزات في معظم مباني الجامعة وكلياتها.	2.57	0.63	كبيرة	4
13	قلة الإمكانات بالكليات الإقليمية وخلو معظمها من الدراسات العليا وضعف الخدمات الطلابية بها مقارنة بكليات القاهرة.	2.63	0.61	كبيرة	1
14	ارتفاع مستويات الهدر (الرسوب والتسرب) خصوصاً لدى طلاب الفرق الأولى.	2.28	0.72	متوسطة	16
15	ضعف نظم الابتعاث لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم للدراسة بالخارج.	2.57	0.66	كبيرة	5
16	جمود شروط القبول بما يتسبب في ارتفاع الهدر في الموارد البشرية والمادية في بعض التخصصات.	2.38	0.66	كبيرة	10
17	ضعف قدرة نظام التنسيق على تلبية رغبات الطلاب وحاجات سوق العمل.	2.44	0.66	كبيرة	8
18	ضعف دور الكليات المستحدثة مقارنة بالكليات الشرعية والعربية في وضع السياسات الخاصة بمستقبل التعليم الجامعي الأزهري.	2.23	0.76	متوسطة	18
19	ضعف قنوات الاتصال بين الجامعة والمراكز البحثية والمؤسسات الانتاجية والخدمية.	2.48	0.65	كبيرة	7
20	ضعف الانتماء المؤسسي لدى بعض المنتسبين للأزهر وجامعته.	2.14	0.76	متوسطة	20

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على نقاط الضعف التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي قد تراوحت من (2.14) إلى (2.63)، أي أن نقاط الضعف تراوحت درجة الموافقة عليها بين كبيرة ومتوسطة، وبترتيب نقاط الضعف تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يُلاحظ أن أبرز نقاط الضعف تمثلت في: قلة الإمكانات بالكليات الإقليمية وخلو معظمها من الدراسات العليا وضعف الخدمات الطلابية بها مقارنة بكليات القاهرة، ضعف التناسب بين حجم التمويل الرسمي واحتياجات جامعة الأزهر، المركزية الشديدة وضعف نظم وآليات الاتصال بين إدارة الجامعة وكلياتها، ضعف البنية التحتية والتجهيزات في معظم مباني الجامعة وكلياتها، ضعف نظم الابتعاث لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للدراسة بالخارج، وضعف التسويق للتعليم الجامعي الأزهري وخدمات جامعة الأزهر، وضعف قنوات الاتصال بين الجامعة والمراكز البحثية والمؤسسات الانتاجية والخدمية، وهذه النقاط تتطلب تبني سياسات مناسبة للتعامل معها حتى لا تمثل عقبة في سبيل التوسع في التعليم الجامعي الأزهري وتحقيق رسالته.

كما يُلاحظ أن نقاط الضعف التي جاءت بدرجة موافقة متوسطة هي تلك الخاصة بضعف الانتماء المؤسسي لدى بعض المنتسبين للأزهر وجامعته، وارتفاع عدد الكليات بجامعة الأزهر وتعقد هيكلها التنظيمي نتيجة انتشارها الجغرافي، وسياسة الفصل بين الطلاب والطالبات وما يتطلبه ذلك من موارد كبيرة، وضعف دور الكليات المستحدثة مقارنة بالكليات الشرعية والعربية في وضع السياسات الخاصة بمستقبل التعليم الجامعي الأزهري، ارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالنسب العالمية في بعض التخصصات بالكليات النظرية، انخفاض مستوى رضا الطلاب عن جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة وربما يرجع ذلك إلى انتشار الشعور بالفخر بأن جامعة الأزهر من أكبر جامعات بالعالم من حيث عدد الطلاب، وأن سياسة الفصل بين البنين والبنات وانتشار الكليات جغرافيا من سماتها الهامة؛ مع أن ذلك يحتاج إلى موارد مضاعفة لتقديم الخدمات، وقد أوضح تحليل خبرات الجامعات الأجنبية أن الجامعات التي جاءت في المراتب الأولى عالمياً هي جامعات صغيرة الحجم ولكنها عظيمة الإنتاج العلمي والأثر المجتمعي، كما أوضحت الدراسة الاستطلاعية انخفاض رضا الطلاب عن جودة الخدمات بالفعل.

ب-نتائج تحليل البيئة الخارجية للتعليم الجامعي الأزهري

جاءت نتائج دراسة الفرص الممكنة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري والتهديدات المحتملة التي تواجه التوسع فيه على النحو الآتي:

1- الفرص الممكنة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

يوضح الجدول (7) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول الفرص الممكنة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري.

جدول (7)

النتائج الخاصة بالفرص الممكنة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

م	الفرص الممكنة (Opportunities)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	مكانة الأزهر الشريف وجامعته في وعي المسلمين محلياً وعربياً وإسلامياً.	2.93	0.29	كبيرة	1
2	الاهتمام الدولي بالأزهر الشريف وجامعته ودعم دوره في نشر الفكر الوسطي.	2.75	0.52	كبيرة	2
3	تفرد جامعة الأزهر بقبول حملة الشهادة الثانوية الأزهرية وما يعادلها.	2.67	0.56	كبيرة	3
4	رغبة بعض الأفراد والجهات في تقديم الدعم المادي للتعليم الجامعي الأزهري.	2.45	0.66	كبيرة	13
5	الاهتمام العالمي بتعميم التعليم الجامعي للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.	2.57	0.59	كبيرة	6
6	الاهتمام المحلي بإتاحة التعليم الجامعي للجميع في إطار رؤية مصر 2030م.	2.46	0.66	كبيرة	11
7	تنامي مجالات المعرفة وتطور التكنولوجيا وتزايد أعداد البرامج الأكاديمية التي يمكن التوسع بها.	2.56	0.61	كبيرة	7
8	إتاحة المعرفة على نطاق أوسع في ظل التقدم التكنولوجي والتوجه نحو العولمة	2.50	0.65	كبيرة	9

م	الفرص الممكنة (Opportunities)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
9	تعدد الأنماط الجديدة لمؤسسات التعليم الجامعي (الجامعات المفتوحة، والجامعات الافتراضية، الجامعات الخاصة، الجامعات المتخصصة.. إلخ)	2.48	0.64	كبيرة	10
10	انخفاض تكلفة تقديم الخدمات التعليمية من بعد، وإمكانية التوسع في تقديم البرامج الافتراضية داخلياً وخارجياً لتلبية الطلب على التعليم	2.45	0.62	كبيرة	12
11	تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والاستثمار فيه.	2.39	0.69	كبيرة	15
12	تخصيص الدستور المصري لنسبة محددة من الناتج المحلي للإنفاق على التعليم.	2.17	0.77	متوسطة	20
13	تحقيق الاستقرار السياسي في مصر والاتجاه نحو الاستقرار ببعض البلدان العربية.	2.43	0.70	كبيرة	14
14	التوجه السياسي نحو توطيد العلاقات مع كافة الدول خصوصاً الإفريقية.	2.55	0.64	كبيرة	8
15	ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مصر نتيجة الإصلاح الاقتصادي.	2.28	0.77	متوسطة	19
16	تبني الدولة لمشروعات تنموية كبرى والتحول نحو ريادة الأعمال واقتصاد المعرفة.	2.38	0.77	كبيرة	16
17	إنشاء شبكة طرق ومواصلات قومية مما يسهل على الطلاب الوصول للخدمات	2.59	0.64	كبيرة	4

م	الفرص الممكنة (Opportunities)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
18	التوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه.	2.31	0.77	متوسطة	18
19	تشجيع الدولة للشراكة المجتمعية في التعليم وإصدار تشريعات منظمة لها.	2.37	0.71	كبيرة	17
20	توافر عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه في تخصصات علمية دقيقة يمكن استقطابهم للعمل بالبرامج الأكاديمية	2.58	0.63	كبيرة	5

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على الفرص الممكنة التي تدعم التوسع في التعليم الجامعي قد تراوحت من (2.17) إلى (2.93)، أي أن الفرص الممكنة تراوحت درجة الموافقة عليها بين كبيرة ومتوسطة، وبترتيب الفرص الممكنة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أن أبرز الفرص تمثلت في: مكانة الأزهر الشريف وجامعته في وعي المسلمين محلياً وعربياً وإسلامياً، الاهتمام الدولي بالأزهر الشريف وجامعته ودعم دوره في نشر الفكر الوسطي، تفرد جامعة الأزهر بقبول حملة الشهادة الثانوية الأزهرية وما يعادلها، إنشاء شبكة طرق ومواصلات قومية مما يسهل على الطلاب الوصول للخدمات التعليمية بكليات الجامعة في القاهرة والأقاليم والمدن الجديدة، توافر عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه في تخصصات علمية دقيقة يمكن استقطابهم للعمل بالبرامج الأكاديمية الجديدة بالجامعة، والاهتمام العالمي بتعميم التعليم الجامعي للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م، وهي فرص يجب استغلالها للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري بما يحقق رسالة التعليم الجامعي الأزهري وأهدافه.

كما يُلاحظ أن الفرص التي جاءت بدرجة موافقة متوسطة هي تلك الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهي: تخصيص الدستور المصري لنسبة محددة من الناتج المحلي للإنفاق على التعليم، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مصر نتيجة الإصلاح الاقتصادي، والتوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه، وربما يرجع ذلك إلى رؤية البعض بأن الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات النمو وإن ارتفعت فلن يكون لها مردود ذي قيمة كبيرة على التعليم الجامعي أو تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة على المدى القريب، خصوصاً مع الزيادة السكانية المرتفعة، وتوجه الدولة نحو الإنفاق على المشروعات القومية الكبرى والاستثمار في البنى التحتية، بينما يأتي الاهتمام بالعنصر البشري دون المستوى.

2- التهديدات المحتملة التي تُواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول التهديدات المحتملة التي تُواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري.

جدول (8)

النتائج الخاصة بالتهديدات المحتملة التي تُواجه التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

م	التهديدات المحتملة (Threats)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تأخر ترتيب جامعة الأزهر في التصنيفات العالمية مقارنة بالجامعات الأخرى محلياً ودولياً.	2.41	0.66	كبيرة	16
2	تزايد التنافسية بين الجامعات داخلياً وخارجياً في إطار التحرير متعدد الأطراف للخدمات التعليمية تطبيقاً لاتفاقية الجات (GATS).	2.52	0.62	كبيرة	8
3	ظهور مؤسسات تعليمية مُناظرة لجامعة الأزهر في بعض الدول تستقطب الطلاب للالتحاق ببرامج العلوم الشرعية والعربية.	2.19	0.79	متوسطة	18
4	توسع الحكومة في إنشاء الجامعات الأهلية وتشجيع الجامعات الخاصة والدولية.	2.50	0.67	كبيرة	11
5	قلة الموارد المخصصة فعلياً للتعليم العالي في مصر وضعف كفاءة توزيعها واستغلالها.	2.71	0.56	كبيرة	2
6	قصور دور الأجهزة المعنية في رصد ونشر مؤشرات وإحصائيات سوق العمل.	2.61	0.60	كبيرة	5
7	قلة توافر إحصائيات محددة لحجم الاستثمارات موزعة على الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.	2.55	0.58	كبيرة	6
8	مخاطر الندرة المحتملة في البيئة (المياه/التغير المناخي) وما يمكن أن تسببه من ضغوط	2.39	0.69	كبيرة	17

م	التهديدات المحتملة (Threats)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
9	إحجام أصحاب الاعمال عن تدعيم التعليم والبحث العلمي، وضعف مستوى الشراكة المجتمعية.	2.55	0.62	كبيرة	7
10	ارتفاع مستوى البطالة بين خريجي التعليم العالي، خصوصاً من حملة المؤهلات النظرية والشرعية والعربية.	2.76	0.51	كبيرة	1
11	رصد الدول المتقدمة لحوافز تُشجع على هجرة الكفاءات في بعض التخصصات، وتتسبب في تدهور منظومة التعليم الجامعي في مصر وتراجع قدرتها التنافسية.	2.52	0.65	كبيرة	9
12	تسارع التطورات التكنولوجية وصعوبة سد الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل بشكل مستمر.	2.61	0.56	كبيرة	4
13	تذبذب الطلب على التعليم قبل الجامعي الأزهري في السنوات الأخيرة.	2.45	0.67	كبيرة	14
14	ضعف مستويات مخرجات التعليم قبل الجامعي الأزهري.	2.43	0.68	كبيرة	15
15	تأثر الهوية وروح الانتماء في ظل العولمة والغزو الثقافي، وحالة التغريب وما صاحبها من صراع بين الأصالة، والمعاصرة، والروحانية، والمادية.	2.45	0.63	كبيرة	13
16	قلة وعي بعض المنتسبين للأزهر وجامعته بدورهم ورسالتهم في المجتمع.	2.47	0.66	كبيرة	12
17	محاولة النيل من الأزهر وجامعته بترويج مزاعم التشدد والتطرف الديني.	2.69	0.56	كبيرة	3
18	وجود بعض الأصوات التي تنادي باقتصار جامعة الأزهر على الكليات الشرعية والعربية فقط دون غيرها من التخصصات.	2.52	0.70	كبيرة	10

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على التهديدات المحتملة التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي قد تراوحت من (2.19) إلى (2.76)، أي أن التهديدات المحتملة تراوحت درجة الموافقة عليها بين كبيرة ومتوسطة، وبترتيب التهديدات المحتملة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يُلاحظ أن أبرز التهديدات تمثلت في: ارتفاع مستوى البطالة بين خريجي التعليم العالي، خصوصاً من حملة المؤهلات النظرية والشرعية والعربية، قلة الموارد المخصصة فعلياً للتعليم العالي في مصر وضعف كفاءة توزيعها واستغلالها، محاولة النيل من الأزهر وجامعته بترويج مزاعم التشدد والتطرف الديني، تسارع التطورات التكنولوجية وصعوبة سد الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل بشكل مستمر، وقصور دور الأجهزة المعنية في رصد ونشر مؤشرات وإحصائيات سوق العمل، وقلة توافر إحصائيات محددة لحجم الاستثمارات موزعة على الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ويُلاحظ أن العديد من تلك التهديدات تواجه معظم مؤسسات التعليم العالي في مصر، وربما يتم التغلب على بعضها خلال السنوات القادمة مع التحول الرقمي والاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد مقارنة بالفترة الماضية.

كما جاءت الموافقة بدرجة متوسطة بالنسبة لتهديد واحد وهو الخاص بظهور مؤسسات تعليمية مُناظرة لجامعة الأزهر في بعض الدول تستقطب الطلاب للالتحاق ببرامج العلوم الشرعية والعربية، وربما يرجع ذلك إلى ثقة أعضاء هيئة التدريس في بقاء مكانة الأزهر وجامعته ودوره الكبير محلياً وعالمياً وصعوبة منافستها في تخصصاتها الأصيلة في برامج العلوم الشرعية والعربية؛ لما للأزهر من تاريخ عريق حافل وصورة إيجابية في أذهان معظم المسلمين حول العالم.

وفي ضوء نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي الأزهري يمكن بناء مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix)، وقد تم بناء المصفوفة بحيث تشمل جميع نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي وافقت عليها عينة الدراسة بدرجة كبيرة، أي تلك التي جاء المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة عليها أكبر من (3.33)، بينما تم استبعاد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي وافقت عليها عينة الدراسة بدرجة أقل من ذلك، باعتبار أنها نقاط خلافية أو ذات تأثير أقل مقارنة بغيرها، وقد تم عرض نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المختارة بالترتيب تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة عليها، كما هو موضح بالجدول (9).

جدول (9)

مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix)

	نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
عوامل البيئة الداخلية (Internal factors)	1. وجود أعضاء هيئة تدريس من ذوي السمعة والمكانة الكبيرة في العديد من كليات الجامعة. 2. رغبة طلاب جامعة الأزهر في تحقيق العدالة في الفرص التعليمية مع نظرائهم من طلاب الجامعات المصرية الأخرى. 3. وجود رسالة واضحة للتعليم الجامعي الأزهري تُرسخ الدمج بين العلوم الدينية والدنيوية في كافة مؤسساته وبرامجه. 4. رغبة طلاب الجامعة في تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية، حسب النوع (بنين-بنات)، وجغرافياً على مستوى محافظات مصر. 5. وجود موارد بشرية كافية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم للتوسع في العديد من البرامج الأكاديمية. 6. الانتشار الجغرافي لكليات جامعة الأزهر في العديد من محافظات الجمهورية. 7. قدرة المعارين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على نقل خبرات الجامعات المتقدمة. 8. وجود وحدات تنظيمية مختصة بالجودة (مركز ضمان الجودة والتدريب/ وحدات لضمان الجودة بكليات الجامعة) تسهم في رفع مستوى جودة الخدمات التعليمية. 9. تزايد أعداد الطلاب الوافدين الدارسين بالجامعة وتقديم منح دراسية لاستقطابهم. 10. تنوع البرامج الأكاديمية وتوافر الخبرات التنظيمية في ظل عقود من التوسع بالجامعة. 11. وجود قدر من الاستقلالية لجامعة الأزهر بحكم تبعيتها للمجلس الأعلى للأزهر. 12. تزايد أعداد الكليات والبرامج الأكاديمية بالجامعة الحاصلة على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.	1. ضعف التناسب بين حجم التمويل الرسمي واحتياجات جامعة الأزهر. 2. قلة الإمكانات بالكليات الإقليمية وخلو معظمها من الدراسات العليا وضعف الخدمات الطلابية بها مقارنة بكليات القاهرة. 3. المركزية الشديدة وضعف نظم وآليات الاتصال بين إدارة الجامعة وكلياتها. 4. ضعف البنية التحتية والتجهيزات في معظم مباني الجامعة وكلياتها. 5. ضعف نظم الابتعاث لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم للدراسة بالخارج. 6. ضعف التسويق للتعليم الجامعي الأزهري وخدمات جامعة الأزهر. 7. ضعف قنوات الاتصال بين الجامعة والمراكز البحثية والمؤسسات الانتاجية والخدمية. 8. قلة عدد العاملين بالجهاز الإداري للجامعة وكلياتها وضعف التنمية المهنية لهم. 9. ضعف قدرة نظام التنسيق على تلبية رغبات الطلاب وحاجات سوق العمل. 10. جمود شروط القبول بما يتسبب في ارتفاع الهدر في الموارد البشرية والمادية في بعض التخصصات. 11. تقادم التشريعات والنظم والآليات الحاكمة للتعليم الجامعي الأزهري وضعف قدرتها على مواكبة متطلبات العصر. 12. قلة وجود نظم معلومات استراتيجية لتتبع المتغيرات والمستجدات داخل وخارج الجامعة وما ينتج عنه من ضعف مخرجات عمليات التخطيط بالجامعة. 13. ضعف تركيز الخطط الاستراتيجية بالجامعة وكلياتها على التوسع وأولوياته. 14. قلة تنوع أنظمة الدراسة بجامعة الأزهر، وتعميم نظام الفصلين الدراسيين في

	13. توافر الأراضي المخصصة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في بعض المدن المصرية. وجود توجه استراتيجي لدى قيادات جامعة الأزهر نحو التوسع المؤسسي بالجامعة.	معظم الكليات وعدم الأخذ بأنظمة مرنة كنظام الساعات المعتمدة. انخفاض مستوى رضا الطلاب عن جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.
عوامل البيئة الخارجية (External factors)	الفرص الممكنة (Opportunities)	التهديدات المحتملة (Threats)
	1. مكانة الأزهر الشريف وجامعته في وعي المسلمين محلياً وعربياً وإسلامياً. 2. الاهتمام الدولي بالأزهر الشريف وجامعته ودعم دوره في نشر الفكر الوسطي. 3. تفرد جامعة الأزهر بقبول حملة الشهادة الثانوية الأزهرية وما يعادلها. 4. إنشاء شبكة طرق ومواصلات قومية مما يسهل على الطلاب الوصول للخدمات التعليمية بكليات الجامعة في القاهرة والأقاليم والمدن الجديدة. 5. توافر عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه في تخصصات علمية دقيقة يمكن استقطابهم للعمل بالبرامج الأكاديمية الجديدة بالجامعة. 6. الاهتمام العالمي بتعميم التعليم الجامعي للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م. 7. تنامي مجالات المعرفة وتطور التكنولوجيا وتزايد أعداد البرامج الأكاديمية التي يمكن التوسع بها. 8. التوجه السياسي نحو توطيد العلاقات مع كافة الدول خصوصاً الإفريقية. 9. تعدد الأنماط الجديدة لمؤسسات التعليم الجامعي (الجامعات المفتوحة، والجامعات الافتراضية، الجامعات الخاصة، الجامعات المتخصصة ... إلخ). 10. إتاحة المعرفة على نطاق أوسع في ظل التقدم التكنولوجي والتوجه نحو العولمة والتعاون الدولي بالتزامن مع التقارب الكبير بين الشرق والغرب. 11. انخفاض تكلفة تقديم الخدمات التعليمية من بعد، وإمكانية التوسع في تقديم البرامج الافتراضية داخليا وخارجياً لتلبية الطلب على التعليم الجامعي بتكلفة مناسبة. 12. الاهتمام المحلي بإتاحة التعليم الجامعي	1. ارتفاع مستوى البطالة بين خريجي التعليم العالي، خصوصاً من حملة المؤهلات النظرية والشرعية والعربية. 2. قلة الموارد المخصصة فعلياً للتعليم العالي في مصر وضعف كفاءة توزيعها واستغلالها. 3. محاولة النيل من الأزهر وجامعته بترويج مزاعم التشدد والتطرف الديني. 4. قصور دور الأجهزة المعنية في رصد ونشر مؤشرات وإحصائيات سوق العمل. 5. تسارع التطورات التكنولوجية وصعوبة سد الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل بشكل مستمر. 6. قلة توافر إحصائيات محددة لحجم الاستثمارات موزعة على الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. 7. إحجام أصحاب الاعمال عن تدعيم التعليم والبحث العلمي، وضعف مستوى الشراكة المجتمعية. 8. تزايد التنافسية بين الجامعات داخلياً وخارجياً في إطار التحرير متعدد الأطراف للخدمات التعليمية تطبيقاً لاتفاقية الجات (GATS). 9. رصد الدول المتقدمة لحوافز تُشجع على هجرة الكفاءات في بعض التخصصات، وتتسبب في تدهور منظومة التعليم الجامعي في مصر وتراجع قدرتها التنافسية. 10. توسع الحكومة في إنشاء الجامعات الأهلية وتشجيع الجامعات الخاصة والدولية. 11. وجود بعض الأصوات التي تنادي باقتصار جامعة الأزهر على الكليات الشرعية والعربية فقط دون غيرها من التخصصات.

	للجميع في إطار رؤية مصر 2030م. 13. رغبة بعض الأفراد والجهات في تقديم الدعم المادي للتعليم الجامعي الأزهري. 14. تحقيق الاستقرار السياسي في مصر والاتجاه نحو الاستقرار ببعض البلدان العربية. 15. تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والاستثمار فيه. 16. تشجيع الدولة للشراكة المجتمعية في التعليم وإصدار تشريعات منظمة لها. 17. تبني الدولة لمشروعات تنموية كبرى والتحول نحو ريادة الأعمال واقتصاد المعرفة. التوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه.	12. قلة وعي بعض المنتسبين للأزهر وجامعته بدورهم ورسالتهم في المجتمع. 13. تأخر ترتيب جامعة الأزهر في التصنيفات العالمية مقارنة بالجامعات الأخرى محلياً ودولياً. 14. ضعف مستويات مخرجات التعليم قبل الجامعي الأزهري. 15. تأثر الهوية وروح الانتماء في ظل العولمة والغزو الثقافي، وحالة التغريب وما صاحبها من صراع بين الأصالة والمعاصرة والروحانية والمادية. 16. تذبذب الطلب على التعليم قبل الجامعي الأزهري في السنوات الأخيرة. مخاطر الندرة المحتملة في البيئة (المياه/التغير المناخي) وما يمكن أن تسببه من ضغوط وتحديات على موارد المجتمع المصري بالتزامن مع الزيادة السكانية.

وتعتبر مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix) هي خلاصة نتائج التحليل البيئي وفي ضوء نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تضمنتها المصفوفة يمكن بحث وتقييم البدائل الاستراتيجية لتحديد أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري حتى عام 2030م.

ج-نتائج تحليل معايير التوسع في التعليم الجامعي الأزهري

التوسع في التعليم الجامعي عملية متعددة الجوانب والأبعاد والمحددات، وقد تم اختيار عشر من القضايا الاستراتيجية/ المعايير الموجهة لعملية التوسع في التعليم الجامعي الأزهري؛ كأساس لتقييم بدائل التوسع بالإضافة لمصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix)، وطُلب من أعضاء هيئة التدريس ترتيبها بحسب الأولوية، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (10).

جدول (10)

معايير التوسع في برامج التعليم الجامعي الأزهري

م	المعيار	مجموع الرتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أن يسهم البرنامج في تحقيق رؤية ورسالة الأزهر.	787	2.53	2.503	1
2	أن يسهم البرنامج في تحقيق ميزة تنافسية وربحية لجامعة الأزهر.	1269	4.08	2.646	3

م	المعيار	مجموع الرتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
3	أن يتواءم البرنامج مع احتياجات سوق العمل داخلياً وخارجياً.	996	3.20	2.188	2
4	أن يلبي البرنامج الطلب الاجتماعي المحلي بإتاحة أعداد كافية من الفرص التعليمية المرغوبة.	1721	5.53	2.304	4
5	أن يحقق البرنامج قدراً كبيراً من العدالة في توزيع الفرص التعليمية جغرافيا على مستوى محافظات مصر.	1818	5.85	2.130	5
6	أن يحقق البرنامج قدراً كبيراً من العدالة في توزيع الفرص التعليمية حسب النوع (بنين-بنات).	1806	5.81	2.216	6
7	أن تتوافق الخدمات التعليمية المقدمة في البرنامج مع معايير الجودة.	1863	5.99	2.374	7
8	أن يرتبط البرنامج بخطط التنمية القومية ويحقق عائداً اقتصادياً كبيراً للمجتمع.	2056	6.61	2.130	8
9	أن يحقق البرنامج عائداً اقتصادياً كبيراً للخريجين.	2211	7.11	2.448	9
10	أن يُعزز البرنامج إقبال الطلاب الدوليين (الوافدين) على الدراسة بجامعة الأزهر.	2578	8.29	2.245	10

يتضح من الجدول (10) أن أهم القضايا ذات الأولوية لعملية التوسع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هي تحقيق رؤية ورسالة الأزهر، والموائمة مع احتياجات سوق العمل، ومن ثم يأتي البحث عن تحقيق الميزة التنافسية ومحاولة تلبية الطلب الاجتماعي وتحقيق العادلة جغرافيا، وبين البنين والبنات، بينما جاءت قضايا العوائد الاقتصادية على الخريجين وجذب الوافدين في المراتب الأخيرة، وهذا لا يعني عدم أهمية ذلك وإنما يعني أنه يأتي في مرتبة تالية من حيث الأولوية.

أولويات التوسع في التعليم الجامعي الأزهري حتى عام 2030م

قدم أعضاء هيئة التدريس العديد من البدائل المقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري حتى عام 2030م، وقد تم عرض تلك البدائل على عينة من الخبراء من قيادات الجامعة لتقييمها وتحديد الأولويات من بينها في ضوء خبراتهم ومصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix) ومعايير التوسع المقترحة، ويمكن عرض أولويات التوسع التي حصلت على موافقة الخبراء بنسبة (80%) فأكثر في كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعي الأزهري على النحو الآتي:

1- **أولويات التوسع في قطاع العلوم الشرعية والعربية:** نظرا لما قد شهده قطاع العلوم الشرعية والعربية من توسع في عدد الكليات والبرامج وما يستقبله حاليا من أعداد كبيرة من الطلاب فإن آراء الخبراء تشير لعدم الحاجة للتوسع مستقبلاً في هذا القطاع سوى في برامج محدودة، وهي كالآتي:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: القانون باللغة الإنجليزية بكليات الشريعة، والقراءات وعلوم القرآن.

- إنشاء برامج مناظرة للأقسام العلمية بكلية الدعوة الإسلامية، وبرنامج لتحقيق التراث بكلية أصول الدين، وبرنامج لإعداد الواعظات بكليات الدراسات الإسلامية، وبرنامج اللسانيات الحديثة وتحليل الخطاب بكليات اللغة العربية.

2- **أولويات التوسع في قطاع الإنسانيات والعلوم الاجتماعية:**

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: الترجمة الفورية، اللغة الانجليزية وآدابها، اللغة الفرنسية وآدابها، الدراسات الاسلامية باللغة الفرنسية، الدراسات الاسلامية باللغة الألمانية، الدراسات الاسلامية باللغات الأفريقية، اللغة الصينية وآدابها، الدراسات الاسلامية باللغة الصينية، اللغة اليابانية، وذلك بكلية اللغات والترجمة.

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: اللغة الاسبانية وآدابها، اللغة الالمانية وآدابها، اللغة الانجليزية وآدابها، اللغة التركية وآدابها، اللغة الفرنسية وآدابها، ورياض الأطفال، وذلك في كلية الدراسات الإنسانية.

- إنشاء برامج جديدة بكليات اللغات والترجمة والدراسات الإنسانية تتمثل في: الترجمة التخصصية باللغة الإنجليزية، الترجمة التخصصية باللغة الفرنسية، الترجمة الفورية باللغة الفرنسية، الترجمة الفورية باللغة الإسبانية، والدراسات الإسلامية باللغة التركية.

- إنشاء برنامجي الصحافة الإلكترونية والإعلام باللغة الإنجليزية بكلية الإعلام.

- إنشاء كلية بمسمى "كلية الآثار" تضم برامج: الآثار الإسلامية، الآثار المصرية، ترميم الآثار والمواقع الأثرية، الآثار الرومانية واليونانية، نظم المعلومات الاثرية، والارشاد الاثري.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية الفنون التطبيقية" تضم برامج: التصميم الصناعي، الطباعة والنشر والتغليف، التصميم الداخلي والأثاث، الأثاث والإنشاءات المعدنية، المنتجات المعدنية والحلي.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية الفنون الجميلة" تضم برامج: الفنون الإسلامية، الديكور، والعمارة، الجرافيك.

3- أولويات التوسع في قطاع التربية:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: الرياضيات، الكيمياء والطبيعة، التاريخ الطبيعي، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، المكتبات وتكنولوجيا التعليم، التربية الفنية، التربية الخاصة، رياض أطفال، وذلك بكليات التربية.

- إنشاء برامج جديدة بكليات التربية تتمثل في: التعليم الأساسي باللغة العربية، التعليم الأساسي باللغة الإنجليزية، البيولوجي باللغة الإنجليزية، الرياضيات باللغة الإنجليزية، الفيزياء باللغة الإنجليزية، الكيمياء باللغة الإنجليزية، واللغة العربية للناطقين بغيرها.

- إنشاء برامج جديدة بكليات التربية الرياضية تتمثل في: العلاج الطبيعي الرياضي، الإسعاف الميداني، التربية الرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة، التربية الرياضية باللغة الإنجليزية.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية التربية للطفولة المبكرة" تضم برامج: رياض الأطفال باللغة العربية، ورياض الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- أولويات التوسع في قطاع الإدارة والأعمال:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: إدارة الأعمال، الإحصاء، الاقتصاد، ادارة الأعمال باللغة الإنجليزية، الاحصاء باللغة الإنجليزية، الاقتصاد باللغة الإنجليزية، وذلك في كليات التجارة.

- إنشاء برامج جديدة بكليات التجارة تتمثل في: التمويل والاستثمار، بحوث العمليات، نظم المعلومات الإدارية، إدارة الإنتاج، وإدارة المنشآت المتخصصة (المستشفيات -البنوك - المؤسسات الخيرية).

5- أولويات التوسع في قطاع العلوم الأساسية:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: الكيمياء الخاصة، الفيزياء الخاصة، الكيمياء الحيوي، الكيمياء التطبيقية، الرياضة البحتة وعلوم الحاسب، الفيزياء الحيوية، الميكروبيولوجي الخاص، وذلك في كليات العلوم.

- إنشاء برامج جديدة بكليات العلوم تتمثل في: المواد وعلوم النانو، فيزياء الليزر، الفيزياء النووية، فيزياء الإلكترونيات، الجيولوجيا التطبيقية، الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء،

الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الحيوية التطبيقية، الخلايا الجذعية والبيولوجيا التجديدية، الفيروسات والمناعة، والمعلوماتية الحيوية.

6- أولويات التوسع في قطاع الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية بكافة البرامج الحالية بكليات الهندسة وهي: هندسة العمارة، هندسة التخطيط العمراني، الهندسة المدنية، الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، هندسة التعدين والبترول، وهندسة النظم والحاسبات.

- إنشاء برامج جديدة بكليات الهندسة تتمثل في: الهندسة الحيوية الطبية، هندسة الطاقة المتجددة والمستدامة، هندسة الطيران والفضاء، هندسة الميكاترونكس، وهندسة الديكور.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات " تضم برامج: علوم الحاسب، نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والذكاء الاصطناعي.

7- أولويات التوسع في قطاع الزراعة والبيطرة:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج كليات الزراعة المتمثلة في: الأراضي والمياه، الإرشاد الزراعي، الاقتصاد الزراعي، الألبان، الإنتاج الحيواني، البساتين، الحيوان الزراعي والنيماتودا، المحاصيل، الصناعات الغذائية، أمراض النبات، مبيدات الآفات، الوراثة الزراعية، إنتاج أسماك، البيئة والزراعة الحيوية، الحشرات الاقتصادية، التقنية الحيوية الزراعية، الإنتاج الداجني، والكيمياء الحيوية الزراعية.

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج كليات الهندسة الزراعية المتمثلة في: هندسة نظم المياه والري المزرعي، هندسة الآلات والقوى الزراعية، هندسة المنشآت والتحكم البيئي، وهندسة تصنيع المنتجات الزراعية.

- إنشاء برامج جديدة بكليات الزراعة تتمثل في: سلامة وجودة الغذاء، نباتات الزينة والحدائق، تسويق وتصدير المنتجات الزراعية، تكنولوجيا دباغة الجلود، والإعلام الريفي.

- إنشاء برنامجي هندسة المسطحات الخضراء وهندسة الزراعات المحمية بكليات الهندسة الزراعية.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية الطب البيطري" تضم برامج: العلوم الطبية البيطرية، سلامة وجودة الغذاء.

- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية الثروة السمكية والمصايد" تضم برامج: علوم الثروة السمكية والمصايد، وجودة عمليات الصيد.

8- أولويات التوسع في قطاع الرعاية الصحية:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية بكافة برامج كليات الطب، كليات الطب الأسنان، كليات الصيدلة، وكليات التمريض.
- إنشاء برامج جديدة بكليات الصيدلة تتمثل في: الصيدلة الإكلينيكية، بحوث وإنتاج الدواء.
- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية العلاج الطبيعي " تضم برنامج للعلاج الطبيعي.

9- أولويات التوسع في قطاع الخدمات:

- التوسع في إتاحة الفرص التعليمية ببرامج: التغذية وعلوم الأطعمة، الملابس والنسيج بكلية الاقتصاد المنزلي.
- إنشاء برامج جديدة بكلية الاقتصاد المنزلي تتمثل في: الصناعات الجلدية، المعادن والحلي، تصميم الأزياء، التغذية العلاجية.
- إنشاء كلية مستقلة بمسمى "كلية السياحة والفنادق" تضم برامج: الإرشاد السياحي، والدراسات الفندقية.

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع في التعليم الجامعي الأزهري في بعض البرامج سالفة الذكر قد يتم من خلال استغلال الصيغ الحديثة للتعليم عن بُعد، ومن جهة أخرى فإن عملية التوسع تحتاج إلى توافر موارد ومتطلبات مادية وبشرية كبيرة، ويرتبط بالعديد من القضايا المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية والأكاديمية بجامعة الأزهر، بالإضافة لمتغيرات البيئة الخارجية سريعة التغير، لذا فإن الأخذ بتلك الأولويات يحتاج إلى دراسات إضافية متعمقة على مستوى كل قطاع لضمان التوجيه الأمثل للموارد المتاحة.

المراجع

الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر (2020). بيان بأعداد الطلاب المقبولين بكليات الجامعة في العام الجامعي 2020/2019 م.

الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر (2020أ). النشرة الإحصائية السنوية الإجمالية للعام الدراسي 2019/ 2020م، جامعة الأزهر.

الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء بجامعة الأزهر (2020ب). بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر لعام 2020/2019م

البحيري، السيد السيد محمود (2015). استراتيجية مقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء صيغ التعليم الجامعي الحديثة والمتغيرات المحلية والعالمية"، *دراسات –العلوم التربوية، 42*(3)، 1087-1113

البدري، أمل محمد حسن (2012). التوسع في التعليم الجامعي بمصر: بدائل مقترحة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

البدوي، أسماء [محرر] (2012). *التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟*، القاهرة: مجلس السكان الدولي.

بركات، سمير حسنين (1990). تخطيط التعليم الجامعي الازهري حتى عام 2010م [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الازهر

جامعة الأزهر (2010). *استراتيجية جامعة الأزهر 2011-2016م*. جامعة الأزهر.

جامعة الأزهر (2018). *الخطة الاستراتيجية لجامعة الأزهر 2018-2022م*. جامعة الأزهر.

جمهورية مصر العربية (2018). *القانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 250 لسنة 1975 وفقاً لآخر التعديلات* (ط9)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

حسين، جبل حامد علي (2007). تخطيط التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرات بعض الدول [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

الخطيب، أحمد علي (2019). *التعليم العالي العربي: متطلبات القيمة المضافة وتحديات التنمية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السلطان، خالد (2006، مارس). التفكير والتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي، ورقة مقدمة للملتقى الإداري الرابع للجمعية السعودية للإدارة، الخبر.

المجلس الثقافي البريطاني (2017). *مهارات المستقبل: دعم القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل*، المجلس الثقافي البريطاني.

ديكسون، روبرت (2010). *ترتيب أولويات البرامج والخدمات الأكاديمية إعادة توزيع الموارد لتحقيق التوازن الاستراتيجي* (سعيد محمد الأسعد، مترجم). العبيكان للنشر (نشر العمل الأصلي 2010).

سلطان، عبد اللطيف السيد (2019). أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة إتاحته بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأزهر.

مرسي، محمد منير (1998). *تخطيط التعليم واقتصادياته*. دار عالم الكتب.

مصطفى، السيد فكري عبد العزيز (2015). استخدام بحوث العمليات في التخطيط للتعليم بجامعة المنصورة في ضوء الطلب الاجتماعي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة المنصورة.

منصور، حافظ عبد الفتاح حافظ (2017). ظاهرة انخفاض أعداد التلاميذ بالتعليم الابتدائي الأزهري من وجهة نظر القيادات الأزهرية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأزهر.

نصر، محمد يوسف مرسي (2002). تطوير الإدارة الجامعية في ظل التوسع في إنشاء الكليات الإقليمية بجامعة الأزهر [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الازهر.

ثانيا: المراجع العربية مترجمة:

General Administration of Information and Statistics at Al-Azhar University (2020). A statement of the numbers of students admitted to the faculties of the university in the academic year 2019/2020.

General Administration of Information and Statistics at Al-Azhar University (2020a). The total annual statistical bulletin for the academic year 2019/2020, Al-Azhar University.

General Administration of Information and Statistics at Al-Azhar University (2020b). Statement of the numbers of faculty members at Al-Azhar University for the year 2019/2020

Al-Buhairi, Mr. El-Sayed Mahmoud (2015). A proposed strategy to expand the Azhar university education in light of modern university education formulas and local and global variables, Studies - Educational Sciences, 42 (3), 1087-1113

Al-Badri, Amal Mohamed Hassan (2012). Expansion of university education in Egypt: suggested alternatives [unpublished PhD thesis]. Institute of Educational Studies, Cairo University.

Al-Badawi, Asmaa [Editor] (2012). Higher Education in Egypt: Does Free Commitment Equal Opportunities?, Cairo: International Population Council.

Barakat, Samir Hassanein (1990). Planning Azhar university education until 2010 [unpublished doctoral thesis]. Faculty of Education, Al-Azhar University

Al-Azhar University (2010). Al-Azhar University strategy 2011-2016. Al Azhar university.

Al-Azhar University (2018). Al-Azhar University strategic plan 2018-2022. Al Azhar university.

Arab Republic of Egypt (2018). Law No. 103 of 1961 regarding the reorganization of Al-Azhar and the bodies it includes and its executive regulations issued by Presidential Decree No. 250 of 1975 according to the latest amendments (9th edition), the General Authority for Amiri Press Affairs.

Hussein, Jabal Hamid Ali (2007). Planning university education in Egypt in the light of the experiences of some countries [unpublished doctoral thesis]. Faculty of Education, Kafr El-Sheikh University.

Al-Khatib, Ahmed Ali (2019). Arab Higher Education: Value-Added Requirements and Development Challenges, General Egyptian Book Organization.

Sultan, Khaled (2006, March). Thinking and Strategic Planning in Higher Education Institutions, a paper presented to the Fourth Administrative Forum of the Saudi Management Association, Al-Khobar.

British Council (2017). Future Skills: Supporting the UAE's Workforce of the Future, British Council.

Dixon, Robert (2010). Prioritizing academic programs and services, redistributing resources to achieve strategic balance (Saeed Muhammad Al-Asaad, translator). Obeikan Publishing (publishing the original work 2010).

Sultan, Abdel Latif El-Sayed (2019). Patterns of higher education that ensure increased availability in Egypt in the light of some contemporary global trends [unpublished doctoral thesis]. Faculty of Education, Al-Azhar University.

Morsi, Mohamed Mounir (1998). Education planning and its economics. The world of books.

Mustafa, Mr. Fikri Abdelaziz (2015). The use of operations research in planning education at Mansoura University in the light of social demand [unpublished master's thesis]. Faculty of Education, Mansoura University.

Mansour, Hafez Abdel Fattah Hafez (2017). The phenomenon of low numbers of pupils in Al-Azhar primary education from the point of view of Al-Azhar leaders [unpublished master's thesis]. Faculty of Education, Al-Azhar University.

Nasr, Mohamed Youssef Morsi (2002). The development of university administration in light of the expansion of the establishment of regional colleges at Al-Azhar University [unpublished master's thesis]. Faculty of Education, Al-Azhar University.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Bratti, M., Checchi, D., & De Blasio, G. (2008). Does the expansion of higher education increase the equality of educational opportunities? Evidence from Italy, *Labour, 22* (s1), 53–88

Carron, G. (2010). *Strategic Planning. Concept and rationale*. UNESCO.

Chapman, D., & Chien, C. L. (2014). *Higher education in Asia: Expanding out, expanding up*. UNESCO Institute for Statistics.

Hannum, E., & Buchmann, C. (2003). *The consequences of global educational expansion*. American Academy of Arts and Sciences.

Kotzmann, J. (2018).*The Human Rights-Based Approach to Higher Education: Why Human Rights Norms Should Guide Higher Education Law and Policy*. Oxford University Press.

Özoğlu, M., Gür, B. S., & Gümüs, S. (2016). Rapid expansion of higher education in Turkey: The challenges of recently established public universities (2006–2013). *Higher Education Policy, 29* (1), 21-39.

Peterson, P., McGaw, B., & Baker, (2010). *International Encyclopedia of Education*. Elsevier, (3rd ed.), vol.4.

Rondinelli Junior, F., & Cherif, H. S. (2009). A Prioritization Methodology to Strategic Planning Process. https://inis.iaea.org/collection/NCLCollectionStore/_Public/41/064/41064224.pdf

Schofer, E., & Meyer, J. W. (2005). The worldwide expansion of higher education in the twentieth century. *American sociological review, 70*(6), 898-920..

Tytler, R., Bridgstock, R., White, P., Mather, D., McCandless, T., & Grant-Iramu, M. (2019). *100 jobs of the future* .Deakin University.

UNESCO (2014).The Right to Education: Law and Policy Review Guidelines. UNESCO.

UNESCO (2019). Global Education Monitoring Report – Gender Report: Building bridges for gender equality. UNESCO.

UNESCO Institute for Statistics. (2012). *International standard classification of education: ISCED 2011*. UNESCO Institute for Statistics.